



**Egyptian Journal of Linguistics and Translation**

**'EJLT'**

ISSN: 2314-6699

<https://ejlt.journals.ekb.eg/>

Volume 13, Issue 1

July 2024

Peer-reviewed Journal

Sohag University Publishing Center

**The Pragmatics of Grammatical Interpretation between Ibn al-Warraq (died: 381 AH) and Ibn Ya'ish (died: 643 AH): The Chapter on Functional Letters as a Model.**

**Abstract**

Sara Elsayed Ibrahim  
Ghanem  
Assistant Professor of  
Linguistics and Syntax  
Faculty of Arts - Port Said  
University

This study, titled “The Pragmatics of Grammatical Reasoning between Ibn al-Warraq and Ibn Ya'ish”, aims to find a balance between two significant sources related to grammatical reasoning and the practical use of language (pragmatics). It focuses on achieving linguistic accuracy. The two sources are: “Reasons in Grammar” by Ibn Al-Warraq (died: 381 AH): This work emphasizes grammatical reasoning and “Explanation of Al-Mufassal” by Muwaffaq al-Din Yaish (died: 643 AH) which is another essential source for grammatical study. The study uses a descriptive approach in analyzing linguistic phenomena based on modern pragmatic linguistics. Two key principles are considered: speaker intentionality and recipient benefit. These align with the grammatical reasoning principles of the Arabic grammarians. The findings include that acceptability of speech depends on both communicative aspects and grammatical correctness, functional letters play a crucial role in achieving pragmatic goals, the two sources agreed on many issues, and the study underscores the importance of pragmatics in understanding language use beyond mere grammar.

*Keywords:* Pragmatics, Reasoning, Ibn Al-Warraq, Ibn Ya'ish



*Egyptian Journal of Linguistics and Translation*

'EJLT'

Online ISSN: 2314-6699

<https://ejlt.journals.ekb.eg/>

Volume 13, Issue 1

July 2024

Peer-reviewed Journal

Sohag University Publishing Center

## تداولية التعليل النحوي بين ابن الوراق (ت:381هـ)، وابن يعيش (ت:643هـ)؛ باب الحروف العاملة أنموذجًا

### مستخلص الدراسة

ساره السيد إبراهيم غانم  
أستاذ الدراسات اللغوية والنحوية المساعد  
قسم اللغة العربية  
كلية الآداب - جامعة بورسعيد

جاءت فكرة هذه الدراسة المعنونة ب(تداولية التعليل النحوي بين ابن الوراق (ت:381هـ)، وابن يعيش (ت:643هـ)؛ باب الحروف العاملة أنموذجًا)؛ لعقد موازنة بين مصدرين كبيرين اهتمتا بالتعليل النحوي وهما:  
العلل في النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس أبي الحسن النحوي المعروف بابن الوراق (ت:381هـ) - شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:643هـ) اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على الرصد والاستقصاء والوصف للظاهرة اللغوية وتحليلها في ضوء معطيات اللسانيات التداولية من خلال مبدأي (قصدي المتكلم والإفادة لدى المتلقي) وهو نفس ما قام عليه التعليل النحوي عند المصدرين منطلقًا من المبادئ النحوية التي اعتمدها نحاة العربية  
توصلت الدراسة لعدة نتائج منها:  
\* أكدت الدراسة أنه يمكن الحكم على مدى مقبولية الخطاب اعتمادًا على صحة الناحية الاتصالية بين المرسل والمستقبل مع تضامها مع الصحة النحوية والدلالية والمنطقية للاستعمال اللغوي، وهو مناط التداولية التي تُعنى باللغة في واقع استخدامها.  
\* إن استخدام الحروف العاملة في اللغة حقق الكثير من مبادئ التداولية بوجود التضمين وتحقيق العمل المرجو منها والتعليل لما شذ في استعمالها اللغوي.  
\* اتفق المصدران كثيرًا وفي أغلب المسائل والدقائق النحوية والتعليقات، ويرجع ذلك لانتمائهما للمدرسة النحوية ذاتها، وقد تفرد كلاهما ببعض المسائل التي تدل على مدى التوسع في الاستخدام اللغوي.

الكلمات الرئيسية: التداولية، التعليل، ابن الوراق، ابن يعيش

تداولية التعليل النحوي بين ابن الوراق (ت:381هـ)، وابن يعيش (ت:643هـ)؛ باب الحروف العاملة

### أ نموذجًا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الحنان المنان ذي الطول والإحسان الكريم المتعال ، والصلاة والسلام على نبينا محمد خير الأنام وخاتم الأنبياء والمرسلين صلاة وسلامًا دائمين إلى يوم الدين ...  
أما بعد ،،

فإن دراسة النحو العربي تنطوي على مجموعة من المعطيات والمفاهيم التي تميز تركيب الجملة لديه فهو بذلك يمثل الجانب التركيبي للغة ثم يلتقي مع التداولية في استخدام اللغة في واقعها وما يندرج من دلالات للتركيب المستخدم ، ومن هنا تلتقي الدلالة مع النحو مع التداولية: فالأولى تعطي معنى ثابتًا ، والثاني يعطي عددًا غير محدود للمعنى بتعدد أنماط التراكيب، والثالثة تستنبط ما يحيط بالمعنى الثابت من سياقات استعمالته المختلفة والمستمدة من السياق الاجتماعي والثقافي التي يُترجم بها المنطوق؛ وبذلك تتحقق التكاملية بين طرفي التواصل اللغوي (المتكلم والمخاطب).

لقد عُني القدامى بطريقة الإفهام من خلال درايتهم بأغراض المتكلم ومقاصده، فجعلوا وظيفة المتكلم الإفهام ، وجعلوا وظيفة المخاطب هي الفهم ، الأول يستخدم طرقًا لإنجاح عملية التواصل منها: البنية اللغوية السليمة والسياقات المصاحبة لها ، والثاني يتقبل الرسالة ويجعلها تحقق هدفها بفهمه لها فيتبين معناها ويسبغها بما لديه من أفكار ومعتقدات ومعارف فتتم عملية التواصل.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة المعنونة ب(تداولية التعليل النحوي بين ابن الوراق (ت:381هـ) وابن يعيش(ت:643هـ) باب الحروف العاملة أنموذجًا)؛ لعقد موازنة بين مصدرين كبيرين اهتمتا بالتعليل النحوي ودراسة اللغة في واقع استعمالها – وهو مناط التداولية- وتحري الدقة في الاستعمال اللغوي ، والمصدران هما :

(1) العلل في النحو ، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن النحوي المعروف بابن الوراق(ت:381هـ)- ضبط

وتحقيق منصور علي عبد السميع – الطبعة الأولى – دار الصحوه- القاهرة – 2010م

(2) شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:643هـ)- تحقيق وضبط وإخراج أحمد السيد سيد أحمد- راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني- المكتبة التوفيقية – د.ت. (المجلد الثالث الجزء الثامن / يتبع في المجلد الرابع ويمتد في الجزء التاسع من المجلد الرابع )

#### • أهمية الدراسة:

• تعد التداولية وسيلة مهمة للوصول إلى الإفهام والفهم بين عنصري الاتصال الأساسيين (المرسل ، والمرسل إليه)، فكلاهما يبحث عن طريقة يستخدم فيها اللغة لتؤدي دروها في التواصل ، المرسل يستخدم أفضل الطرق لإنتاج نص يؤثر في المرسل إليه ويحقق الإفهام، والمرسل إليه يبحث عن الفهم مستخدمًا أفضل الكيفيات للوصول إلى مقاصد المرسل، وهذه الإجراءات تحدث في بوتقة تقدير ذهني عام ومحتمل وفقاً لعناصر السياق ومقتضى الحال<sup>1</sup>

• ومن هنا تأتي أهمية الدراسة التي تعقد موازنة بين مصدرين من عصرين مختلفين بوصفها هما طرفي الاتصال الأول (المرسل / ابن الوراق) -لأنه الأسبق في العصر- و(المرسل إليه/ ابن يعيش) ، كما أننا لا نغفل أن كلاً منهما مرسل ونحن المتلقون/ القراء؛ وذلك بعرضهما للمسائل النحوية والتعليل لها وتفسيرها والوصول باللغة للكمال كل ذلك من خلال الشواهد والأدلة التي يطرحونها للاستعمال اللغوي سواء أكانت من المسموع القياسي أم الآيات القرآنية أم الأشعار؛ ليكشفنا عن مقاصد التعليل والوصول للإفهام والفهم؛ وبذلك يلتقي التعليل النحوي عندهما مع الدرس اللساني التداولي.

#### أهداف الدراسة :

- (1) إن البحث في التعليل النحوي يعد رافداً خصباً لقراءة عقول علمائنا ومعرفة آرائهم وترجيحاتهم وإبراز ملامح الفكر التداولي لديهم وإن لم يعرفوا المصطلح .
- (2) مساعدة الباحثين على تحليل آراء علمائنا ومناقشتها في مواضع استعمالها للوصول إلى نتائج تصل بلغتنا إلى الكمال.

<sup>1</sup> يُنظر في ذلك : استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية) عبد الهادي بن ظافر الشهري – دار الكتاب الجديد المتحدة – ليبيا – الطبعة الأولى – 2004م – ص 74

(3) تحفيز العقل العربي لمعرفة الأصول النحوية لدى علمائنا وقدرتهم على التنظير ووضع القواعد النحوية من خلال تحليل آرائهم واستنباط استنتاجاتهم ودراسة تعليقاتهم.

(4) الدعوة لتجديد النحو من خلال استقراء ما كتبه القدامى بعين النظريات الحديثة وخاصة التداولية التي تُعنى بواقع استخدام اللغة

(5) الاعتناء بالتعليل النحوي نابع من كونه وسيلة منهجية لانسجام التركيب اللغوي وتحقيق الترابط بين التصور النظري للغة والاستعمال الفعلي لها .

(6) وقد اقتصت الدراسة بمصدرين لـ (ابن الوراق<sup>2</sup>، وابن يعيش<sup>3</sup>) ورصد مواطن التعليل النحوي عندهما في باب الحروف العاملة ، للأسباب الآتية :

- القيمة العلمية للمصدرين وسط كتب النحو العربي المتعددة باعتمادهما على التعليل والشرح للمسائل النحوي، وإظهار مواضع الخلاف النحوي وذكر آراء النحاة ونسبتها لأصحابها وتفنيدها

(2) محمد بن عبد الله بن العباس المعروف بالوراق يُكنى بأبي الحسن ترجع أصوله إلى مدينة بغداد ولا يوجد معلومات كافية عن مولده وأسرته وقيل أنه صهر أبي سعيد السيرافي (زوج ابنته)، كما لا يوجد شيئاً عن شيوخه وتلامذته وكان من طبقة أبي طالب العبدي، وكتاب (العلل في النحو) من أهم مؤلفاته وله أيضاً : كتاب الهداي (هو شرح مختصر الجرمي الأصغر) ، وكتاب الفصول في نكت الأصول (هو شرح مختصر الجرمي الأكبر)، وكتاب منهاج الفكر في الخيل، شرح كتاب سيوييه (لا معلومات عنه إلا من خلال مقولات ابن الوراق نفسه)، قال ياقوت (أم كتاب الفصول أملاه عليه السيرافي فنسبه هو إلى نفسه)، وفاته كانت في 381هـ- يُنظر في ذلك : الفهرست – محمد بن اسحاق بن أبي يعقوب النديم – تحقيق أيمن فؤاد السيد – مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – 2009 - 267 / 2، الوافي بالوفيات- صلاح الدين بن أبيك بن عبد الله الصفدي(ت: 764هـ)- طالعه: يحيى بن محي الشافعي ابن أبيك الصفدي، وأحمد بن مسعود- تحقيق أحمد الأنأوط، وتركي مصطفى- دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان- الطبعة الأولى – 2000م- 329 / 3، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- عبد الرحمن بن أبي بكر بم محمد بن سابق الدين الخضير جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)- المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر عيسى البابي الحلبي – الطبعة الأولى – 1964م- 129 / 1،

130

(3) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي بن أبي الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي النحوي الحلبي، لُقّب بموفق الدين ، ويعرف بابن الصانع، وُلد في حلب 553هـ(على أغلب الآراء)، عاش في العصر الأيوبي ولا يوجد معلومات عن أسرته وأهله، التف نحو علماء النحو والأدب والحديث والفقه: من شيوخه: أبو السخاء قتيان الحلبي الحائك، وأبو العباس المغربي، وأبو الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي ، وأبو محمد عبد الله بن عمرو بن سويد التكريتي ، ثم تاج الدين زين بن الحسن الكندي ، تلاميذه: ابنأوه ، وابن عمرو، وابن مالك، وابن خلكان، وبهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي، والقفطي، وياقوت الحموي.. وغيرهم ، مؤلفاته: شرح المفصل، وشرح الملوكي في التصريف، وفاته: في حلب 643هـ - يُنظر في ذلك : الوافي بالوفيات 29 / 18 : 20، بغية الوعاة 2 / 351، 352

- اختلاف عصري المصدرين؛ مما يجعل القارئ أمام عقليتين نحويتين مختلفتين في العصر ورصد مدى اتفاقهما واختلافهما من خلال تناولهم لمسائل النحو وقضاياها والتعليل لها – رغم انتمائهما لنفس المدرسة النحوية البصرية.
- اتخذ المصدران منهج المحافظة على سلامة اللغة العربية وتصحيحها من اللحن والتصحيف والتعليل للاستخدام الفعلي الصحيح للتركيب النحوي .
- كثرة تناولهما للمسائل النحوية وتفريعاتها والاعتداد بالشواهد (القرآنية والشعرية والأحاديث النبوية والأمثال والحكم والأمثال المصنوع)؛ لإثبات القاعدة وتوضيح الشاذ عنها؛ مما يؤصل لسلامة الاستخدام اللغوي الصحيح ويجعله يتلاقى مع اللسانيات التداولية الحديثة.
- التأكد من أن كلاهما تجاوز البناء الشكلي للجملة واعتنيا بما وراء الجملة من معاني تداولية باستقراء كلام العرب.

مادة الدراسة:

كتابا العلل في النحو لابن الوراق ، وشرح المفصل لابن يعيش كتابان زاخران بموضوعات نحوية وصرفية عديدة ، وبهذين العلمين يسلم اللسان العربي؛ مما يعتريه من قصور وخلل، وبعد معايشة للكاتبين والقراءة المتأنية لهما وقع الاختيار على ( الحروف العاملة) لعرض التعليل النحوي فيهما ، وتتبع مسائلهما فوجدت لدى ابن الوراق إحدى عشرة مسألة تختص بمواضع التعليل في استخدامها ورصدت ما يقابلها في كتاب ابن يعيش- وما يزيد حولها عند كليهما ستوضحه الدراسة - ؛ وذلك على النحو الآتي :

مسائل الخلاف في الحروف العاملة لدى ابن يعيش في كتابه شرح المفصل		مسائل الخلاف في الحروف العاملة لدى ابن الوراق في كتابه العلل في النحو	
رقم الصفحة في الكتاب	الموضوع مستتبط من قراءة كتاب شرح المفصل لابن يعيش في الجزأين الثامن و التاسع	رقم الصفحة في الكتاب	● الموضوع كما ذكر اسمه نصا في كتاب العلل لابن الوراق
477 /8	عمل حرف الجر عند حذفه	149	باب حروف النصب
	الخلاف في تسمية حروف الجر	156	باب حروف الجزم

546 /8 :543	والخفض ومعناها وفانديتها	164	باب حروف الخفض
	الخلاف في حرفية أو اسمية (على	169	باب حروف القسم
480 /8	/ عن / منذ / مذ)	192	باب الحروف التي تنصب الأسماء
	الخلاف في حرفية أو فعلية (حاشا/	210	باب (ما)
	عدا / خلا)	274	باب حتى
533 :525 /8	الخلاف في رفع نعت اسم إنَّ	352	باب الحروف التي يجر بها من حروف
	والمعطوف عليه قبل الخبر	361	الاستثناء
541 :537 /8	الخلاف في عمل إنَّ وأنَّ عند	387	باب (لا)
573 /8	تخفيفهما	494	باب المجازاة
	الخلاف في عمل (لكنَّ) عند		باب حروف القسم التي يجر بها
	تخفيفها		
576/8	الاختلاف في إعمال حروف		
	العطف		
590 /8	إعمال حروف النداء أم لا		
	ما و إنَّ المصدريتان اسمان أم		
	فعلان وما عملهما		
603 /8	حرفا الشرط وعملهما		
26/8	كي وعملها		
62 /8			
81 /8			
107/9			

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على الرصد والاستقصاء والوصف للظاهرة اللغوية وتحليلها في ضوء معطيات اللسانيات التداولية من خلال مبدئي (قصدي المتكلم والإفادة لدى المتلقي) وهو نفس ما قام عليه التعليل النحوي عند المصدرين منطلقاً من المبادئ النحوية التي اعتمدها نحاة العربية والتي تدور في مجملها حول

التعبير عن قصدية المتكلم وتحقيق مبدأ الإفادة لدى القارئ أو المتلقي وهو ما تسعى إليه اللسانيات التداولية الحديثة في تحليلها للنصوص ، وقد سارت الدراسة وفق الخطوات الآتية :

- (1) تتبع ظواهر التعليل النحوي عند كلا المصدرين في باب الحروف العاملة.
- (2) اقتصرنا على المسائل التركيبية الخاصة بالحروف العاملة لرصد ما تناوله العالمان فيهما والآراء المتعددة لعلماء النحو في ذلك الباب خاصة.
- (3) الكشف عن نقاط التلاقي والاختلاف بين المصدرين؛ لتحقيق الموازنة في دراسة آراء العالمين وفق مبدأي (القصدية والتقبيلة).
- (4) تحري الدقة في ذكر مواطن التعليل ونسبة كل رأي لصاحبه (قصدية المتكلم) مع الاعتداد بكتب النحو المتعددة لإثبات الرأي ومناقشته وتحقيق الإفادة (التقبيلة) لدى القارئ؛ مما يجعل العملية التواصلية بين المتكلم والمخاطب تبادلية وواقع حي في استخدام اللغة.
- (5) طرح التعليل بطريقة (السؤال والجواب) لنحبي التواصلية بين المتكلم / الكاتب، والمتلقي/ القارئ وكأنا في حوار وتعليقات وشرح وتفصيل وتحليل بين كاتبتي المصدرين؛ مما يحقق التواصلية على مختلف العصور فتظهر (القصدية والمقبولية) أحد آليات التداولية .

#### الدراسات السابقة:

تحاول الدراسة تسليط الضوء على بعض الرسائل الجامعية أو الكتب المؤلفة التي تناولت عمل العالمين الجليلين بالدراسة والبحث ، لكن لا أجد - على حد علمي - دراسة موازنة بينهما في باب الحروف العاملة منطلقة من آليات التداولية؛ ومما وجدت من دراسات تناولت العلاقة بين التداولية والنحو العربي على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي :

#### أولاً: حول التداولية وعلاقتها بالنحو العربي :

- البعد التداولي عند سيبويه - مقبول إدريس- مجلة عالم الفكر - مجلة فصلية كويتية، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويتي - المجلد 33- في يوليو 2005م
- جاءت الدراسة مسلطة الضوء على أهم النصوص في ثقافتنا العربية وهو (الكتاب لسيبويه)؛ لتطرح مساهمة مهمة في اللسانيات وتكشف عن مناهج التداولية لديه من خلال العناصر الآتية: (الحن التداولي،



الإعراب التداولي، التعليل التداولي، المتكلم والمخاطب، الإسناد والمهمة التكميلية) ، وتوصلت إلى نتائج تدل على تراكمية العلم وعلى تأصيل التداولية فهما لدى علمائنا دون دراية بالمصطلح.

- التداولية في النحو العربي – فيصل مفتن كاظم- مجلة أبحاث ميسان- مجلة علمية محكمة- تصدر عن كلية

التربية جامعة ميسان بالعراق- المجلد الثاني- العدد الرابع- 2006م

حاولت الدراسة إيجاد مقارة بين علم النحو والتداولية من خلال الاهتمام بالعلاقة بين متكلم اللغة ومتلقيها محدثة عن أصول المجال التداولي في النحو، واللحن النحوي في المفهوم التداولي، مستشهدة بنصوص من كتب التراث النحوي؛ لتحقيق منحها المستمد من المقاربة بين النحو والتداولية.

- الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النحوي – أحمد حسن الحسن – مجلة كلية العلوم الإدارية

والإنسانية – جامعة الجوف- ساكا- المملكة العربية السعودية – المجلد الحادي عشر – العدد الثاني –

2014م

- يتناول البحث مفهوم التداولية مستخلصاً ضوابط التداولية التي اعتمد عليها النحاة في مقبولية التراكيب ، وتجاوزهم المعاني اللغوية الخالصة إلى دائرة المقام وما يكتنفه من علاقات بين المتكلمين والمخاطبين؛ فصحة التراكيب النحوية من ضوابط التداولية.

- أثر مراعاة المخاطب في التوجيه النحوي عند سيبويه دراسة تداولية- مصطفى أحمد عبد العليم- مجلة

بحوث كلية الآداب- جامعة المنوفية- المجلد 30- العدد 116- يناير 2019م

تناولت الدراسة أهم معالم المنهج التداولي عند النحاة العرب؛ بغية الربط بين الجهود العربية، والجهود الغربية في هذا الصدد، والمقصود بمراعاة المخاطب الاهتمام بأحواله المختلفة من حيث: (العلم والجهل، والشك واليقين، والقرب والبعد، والعلو والدنو وغير ذلك)، والمراد بالتوجيه النحوي تحليل التراكيب وما يعرض لها من عوارض مختلفة نحو: الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، وما تحمله من دلالات متغيرة كالاستفهام، والأمر، والنهي، والعرض، والتحضيز، والتعجب، والمدح، والذم، والنداء، والندبة، والاستغاثة، ونحو ذلك.

- البعد التداولي لأسلوب الإغراء والتحذير في النحو العربي- أسامة إبراهيم عمر- كلية التربية –

جامعة وادي الشاطئ ء – ليبيا- العدد 19- يوليو 2022م

يهدف البحث إلى بيان الترابط الوثيق بين نظريات اللسانيات ومناهج دراسة الأساليب النحوية وتحليلها عند اللغويين العرب المتقدمين، الذين أكدوا على ضرورة تحليل بعض الأساليب دون الفصل بين مكوناتها. فلهذا رأى الباحث أن يختار أحد هذا الأساليب النحوية والربط بينها و الأبعاد التداولية لها وتحليلها متخذاً من آليات التداولية سبباً لها

### ثانياً: حول ابن الوراق ، وابن يعيش :

• التعليل النحوي عند ابن الوراق بين الرواية الحية والبرهان الجدلي- خلدون جميل اسكندر الخنيطي- رسالة ماجستير- جامعة مؤتة – الأردن – 1998م.

• تناولت هذه الدراسة العلة النحوية منذ نشأتها وأقسامها ونظرة القدماء والمحدثين لها، ودرست العلة بصفة عامة وتأثرها بعلمي الفقه والمنطق عند النحاة والعلة بصفة خاصة وتأثرها عند ابن الوراق بهذين العلمين ، وعددت أقسام العلة لديه فجعلتها أولاً: (علل معنوية) شملت: الحمل على المعنى، والتوكيد، والنقيض، والشبه، وثانياً: (علل لفظية) وشملت: السماع ، ولاشتقاق، والنظير، والأصل ، والخفة، والنقل.

• ابن يعيش وشرح المفصل – عبد اللطيف محمد الخطيب- الطبعة الأولى – جامعة الكويت – لجنة التأليف والتعريف والنشر – 1999

• وقعت الدراسة في ستة أبواب حول ابن يعيش وسيرة حياته، ثم خصائص المفصل ومكانته بين المؤلفات النحوية، وتناول الباب الثالث الشواهد النحوية، والباب الرابع أوضح موقف ابن يعيش وموقفه من آراء الزمخشري النحوية والصرفية واللغوية ، ثم أوضح الباب الخامس أصول النحو لديه ، وجاء الباب السادس حول الحدود؛ لبيان عقلية ابن يعيش ومنهجه في التأليف، وتمت مناقشة الدراسة في 1976م

• الخلاف النحوي في كتاب (علل النحو) لابن الوراق (ت: 381هـ)- علي أكرم قاسم يحيى- مجلة جامعة تكريت للعلوم- المجلد الثامن عشر- العدد الرابع- حزيران 2011م

• عمدت الدراسة إلى تقصي مسائل الخلاف النحوي لدى ابن الوراق لإطناب القول فيها ونسبتها إلى علمائها وذلك في إطار عشر مسائل نحوية هي: ( الخلاف في على رفع الفعل المضارع ، العطف على موضع (إنّ) ولكن قبل تمام الخبر فيما لا يظهر فيه الإعراب، أصل الميم في اللهم منع تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف إذا كانت من اسم ظاهر، (كلا) مثني وليس مفرداً، (إيأي، وإيأك ، وإيآه)، العامل في

المفعول به، إدخال الألف واللام في الأسماء الثلاثة في مثل (الخمسة العشر الدراهم)، عد جواز رفع الاسم بعد (حتّى) غذا لم يكن قبله فعل يعود إليه الجار والمجرور، جواز النصب على إضمار أن المصدرية)

• الشاهد في كتاب العلل في النحو لابن الوراق دراسة تحليلية وصفية- نعيمة صالح علي – رسالة ماجستير – كلية اللغة العربية- جامعة أم درمان الإسلامية – السودان – 2015م

• تناولت الدراسة شواهد الكتاب، مقسمة إياها ثلاثة أنواع: (قرآنية، وشعرية، ونثرية)؛ لتبين محل الاستشهاد في كل شاهد وقسمتها تبعًا لاستخدام ابن الوراق لها في أبواب النحو العربي (المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات)، ولم تغفل الأمثال والأقوال المأثورة عند العرب وصنفتها أيضاً إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ومسائل متفرقة

• معايير القبح النحوي ونفيه عند ابن يعيش دراسة وصفية- محمد مرتضى صادق- مجلة بحوث كلية الآداب – جامعة المنوفية – المجلد 34- الجزء الأول يناير 2023م

• تسعى الدراسة لتأصيل مبدأ القبح ونفيه عند ابن يعيش في قبوله للتركيب النحوي ورفضه له؛ محاولة استقصاء هذه الظاهرة لديه ، واستنباط الأسس التي اعتمد عليها للحكم على الظواهر النحوية، مفترضة أن ظاهرة القبح النحوي لديه لم تكن على درجة واحدة، وإنما كانت درجات مختلفة، ومستويات متعددة

لم أجد – على حد علمي – من الدراسات من قام بالموازنة بين المصدرين الكبيرين في ضوء التداولية ؛ ولذا جاءت دراستي مختلفة عن كل مما سبق في اعتدادها بمبدأي القصدية والمقبولية في التعليل النحوي في مصدرين مهمين بعقد موازنة بينهما ، وسلطت الضوء على باب الحروف العاملة ، ساعية للتحقق من تمكن علمائنا من آليات التداولية دون الدراية بالمصطلح ؛ اعتماداً على دراسة اللغة في واقعها المستخدم .

تقسيم الدراسة :

تقع الدراسة في مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث على النحو التالي:

التمهيد : مفهوم القصدية والتقبيلية في اللسانيات التداولية

المبحث الأول : التعليل في حروف النصب دراسة موازنة بين المصدرين

المبحث الثاني : التعليل في حروف الجر دراسة موازنة بين المصدرين

المبحث الثالث : التعليل في حروف الجزم دراسة موازنة بين المصدرين

المبحث الرابع: الحروف المختلف في انتمائها لأقسام الكلمة في اللغة العربية

المبحث الخامس: ما تفرد به كلاهما في التعليل

خاتمة بها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ومقترح بالتوصيات، ثم ثبت بالمصادر والمراجع المستخدمة.

اسأل الله التوفيق والسداد..

#### التمهيد : مفهوم القصدية والمقبولية في اللسانيات التداولية

التداولية من أهم الاتجاهات اللغوية والنظريات اللسانية التي أولت اهتمامًا كبيرًا بالعملية التواصلية والعلاقة بين المرسل / المتكلم ، والمستقبل/ المخاطب لتحقيق مقاصد معينة؛ لأنها تُعنى بالظروف النفسية والاجتماعية للمتكلم وللمخاطب دون الاهتمام بالجانب الشكلي للغة فقط.

يمكننا القول أن التداولية تهتم بدراسة المعنى التواصلية أو معنى المرسل في كيفية قدرته على إفهام المتلقي بدرجة تتجاوز معنى ما قاله<sup>4</sup> ، ومن وجهة نظر المتلقي يمكن تعريفها بأنها: كيفية إدراك المتلقي للخطاب الموجه إليه بما في ذلك استعمال الجوانب اللغوية وعناصر السياق بما يحقق القصدية ؛ ولذا يمكن إجمال عناصر التداولية في : المرسل وقصده ونواياه ، والمتلقي وإفهامه ، والرسالة ، والسابق ، ثم أفعال الكلام<sup>5</sup>

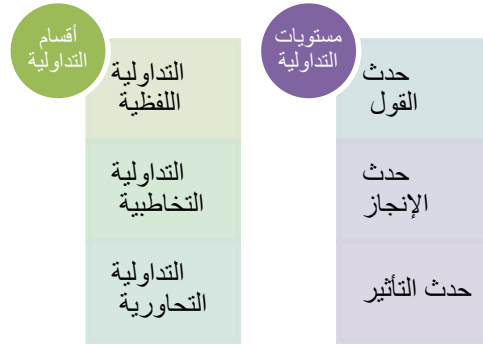
والنظرة المتأملة في كتب النحو العربي<sup>(6)</sup> بما فيها من تعليل وشروح وأنماط للجملة والتعبيرات تمنحنا مجالات تداولية كثيرة ومختلفة في الممارسة النحوية؛ مما يحقق البعد التداولي بتحديد العلاقة بين متكلم اللغة ومتلقيها من ناحية وبين واضع قواعد اللغة ومستخدميها من ناحية أخرى؛ فهي تُعنى بدراسة اللغة كما يستعملها الناطقون بها لمعرفة مقاصدهم وتحديد دلالاتها.

4 ( يُنظر في ذلك : المقاربة التداولية – أرمينكو فرانسواز – ترجمة : سعيد علوش- مركز الإنماء القومي- الرباط- 1986- ص 7

5 ( يُنظر في ذلك : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر – مجمود أحمد نحلة – دار المعرفة الاسكندرية – 2002- ص 52

6 ( الكتاب (كتاب سيبويه) – أبو بشر عثمان بن قنبر(ت:180هـ)– تحقيق وشرح عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الرابعة – 2004 ، 1/ 25 في إطار حديث سيبويه في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، المقتضب- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ( ت: 285هـ) –تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلامي) – وزارة الأوقاف – جمهورية مصر العربية- 1994- 311/4

وللتداولية أقسام ثلاثة ، ومستويات ثلاثة<sup>7</sup>



التداولية اللفظية التي تهتم بوصف العلاقات الموجودة بين المعطيات الداخلية للملفوظ وخصائص الجهاز التلفظي أي (المتكلم والخاطب وصفة الخطاب)

التداولية التخاطبية (فعل الكلام) وتُعنى بالقيم التخاطبية المضمرة داخل الملفوظ والتي تسمح بالاشتغال كفعل لغوي التداولية التحاورية التي قد ينتج تطورها عن استيراد الحقل اللساني للأفكار التي أسسها الأنثروولوجيون وتهتم بالحوارات أي تبادلية الكلام وما يحققها من دوال لفظية .

إن التصور التداولي في النحو العربي يفترض وجود علاقة وثيقة بين المنطوق النحوي (للجملة) وما تحققه من حدث كلامي يعتمد على الموقف الاجتماعي وسياق استخدام الجملة وحال كل من المتكلم والمخاطب ، ومن هنا تحدث المستويات الثلاثة :

مستوى حدث القول: هو الحدث الذي يشير إلى شخص ما أو أمر ما .

مستوى حدث الإنجاز: هو رد فعل المخاطب الناتج من قوة المتكلم مثل الوعد والتهديد والتحذير والترهيب وهكذا

مستوى حدث التأثير: يقصد به تأثير منطوق المتكلم على المخاطب الذي قد يصبح مرتاحاً موافقاً أو غير ذلك.

وبذلك تلتقي دراسة النحو العربي مع التداولية التي تهتم باللغة في التداول والتخاطب ، وأن تكامل الجانب التركيبي والمستوى الأدائي الذي يحمل في طياته تعدد المعنى الدلالي للجملة النحوية ، نفهم من ذلك وجود تفاعل قوي وتداخل وتكامل بين التداولية والبنية التركيبية داخل النص من خلال مبدأ اختيار المفردات المناسبة وعقدتها

<sup>7</sup> يُنظر في ذلك : التداولية في النحو العربي – فيصل مفتن كاظم – مجلة أبحاث جامعة ميسان- المجلد الثاني – العدد الرابع 2006- ص 37، ص 51

بعلاقات نحوية بين ماهو ثابت ومتغير لإثراء المعنى ، وأن أي اختلال في التركيب هو اختلال في تداولية النص، ولا بد أن تصل العلاقات النحوية لأمن اللبس الذي به يتحقق الإفهام / من المتكلم ، والفهم / من المخاطب ومن العلاقات النحوية الضرورية التي تؤدي إلى تداولية موجبة : الرتبة، والحذف، والإضافة وهذا ما ينطلي عليه تكوين التركيب اللغوي، وأن التفاعل بين العلاقات النحوية يؤثر بالسلب أو الإيجاب أو الصفرية على تداولية النص وقصدية المنتج وتقبلية المخاطب ، وهذا ما يؤكد كمال بشر في قوله " إن البعد التداولي قادر على تنظيم البنية التركيبية لسطح النص من ناحية ومن ناحية أخرى لا يغفل البنية الدلالية المشكلة لباطن النص وذل من خلال ما يؤديه السياق، فالسياق في الدرس التداولي هو العنصر الذي به يتضح الكلام ويتحكم في درجة القبول في معناه ومبناه"<sup>(8)</sup>

نستنبط من كل ما سبق أن القصدية والمقبولية وجهان لعملة واحدة في الدرس اللساني التداولي، فلكل نص قصدية من المتكلم وتقبلية من المستقبل.

القصد ينبع من المتكلم ليحقق به الغاية التي يقصدها من الخطاب، فالقصد" يضمن موقف منشيء النص من كونه صورة ما من صور اللغة قصد بها أن كون نصًا يتمتع بالسبك والالتحام، وأن مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها"<sup>9</sup>

تعد القصدية ( Intentionality ) من المقومات الأساسية للإنتاج نص ما ، بوصفها أن لكل منتج نص غاية يسعى إليها أو نية يريد تجسيدها، فيسعى لذلك من خلال توفير التضام والتقارن في النص وأن يكون أداة لخطة معينة تجعل النص يتسم بالاتساق والترابط ويسير لتحقيق غاية محددة ، فيفترض وجود نية للتوصيل والإبلاغ لتحقيق المقصد الذي يحول النص لواقعًا حيًا فيفهمه المتلقي.<sup>10</sup>

<sup>8</sup> التفكير اللغوي بين الجديد والقديم – كمال بشر- الطبعة الأولى – دار غريب – القاهرة – 2005م- ص 367، 368

<sup>9</sup> النص والخطاب والإجراء – روبرت دي بوجراند- ترجمة تمام حسان – الطبعة الأولى – عالم الكتب – القاهرة- 1998م- ص 103

<sup>10</sup> يُنظر في ذلك : مدخل إلى علم لغة النص : تطبيقات لنظرية روبرت دي بوجراند وولفجانج دريسلر – إلهام ابو غزالة ، وعلي خليل حمد – الطبعة الثانية – الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة – 1999م - ص 157 – نحو النص ذي الجملة الواحدة (دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال للميداني ) – محمد قدوم- الطبعة الأولى – دار وجوه للنشر والتوزيع- المملكة العربية السعودية – 2015م- ص 102: 104

يُفهم من ذلك أن (قصدية المتكلم / منتج النص) لهادور فعّال في تكوين العلاقات النحوية ، فغياب العلاقات النحوية وسلامة التركيب النحوي سيؤثر بالسلب على تداولية النص، وكذلك غياب القصدية سيؤدي إلى التداولية الصفرية التي لا تحقق أي هدف ووجودها هو مزج بين المفردات المتضمنة دلالة معجمية أولية ثم تتألف في تراكيب تمنحها معاني نحوية ودلالة جديدة بتضام المفردات معًا وفق نظام مقبول اتفقت عليه الجماعة اللغوية من خلال القواعد التركيبية.<sup>11</sup>

هنا تأتي أهمية وجود العلاقات النحوية التي تساهم في البناء التداولي للنص، ومن ثم تتضافر القصدية بين منتج النص والمقبولية لدى متلقيه في فك شفرة النص وفهمه ، وقد عبّر عن ذلك مصطفى أحمد عبد العليم في تقسيمه للمقاصد النحوية على النحو التالي<sup>12</sup>

#### المقاصد المعنوية

- يندرج تحتها كلام النحاة حول (الإفادة، أمن اللبس، الإيضاح، التخصيص) وهو ما يجب أن ياتزمه منتج النص ويراعيه ليحقق الإفهام

#### المقاصد اللفظية

- تعتمد على تنظيم العلاقات النحوية بطريقة تضيي الاختصاص على قصدية المنتج نحو الإحالة الضميرية والحذف والحروف الدالة على المعاني

المقبولية (Acceptability) أي تقبيلة المستقبل للنص بوصفها ذا نفع للمستقبل وذا صلة به ويحقق لديه الفهم، وهي نتاج التفاعل الحاصل بين المتلقي والخطاب أو النص وتتداخل فيها العلاقات الداخلية في النص والخارجية المتصلة بالثقافة والسياق الاجتماعي<sup>13</sup>

<sup>11</sup> ( يُنظر في ذلك : نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية – مصطفى حميدة – د.ط. - الشركة العالمية للنشر لونجمان - القاهرة – 1997م- ص 111

<sup>12</sup> ( يُنظر في ذلك : في المقاصد العامة للنحو العربي نظرًا وتطبيقًا – مصطفى أحمد عبد العليم – كتاب المؤتمر الثاني للعربية والدراسات النحوية – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – فبراير 2003م- ص 824

<sup>13</sup> ( يُنظر في ذلك : مدخل إلى علم لغة النص – إلهام أبو غزالة ، علي خليل حمد – ص 12، الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النحوي – أحمد حسن الحسن – بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الجوف – سكاكا- المملكة العربية السعودية- المجلد 11- العدد 2- 2014م – ص 284

التقبيلة أو المقبولية هي الطرف الآخر من عملية التواصل التي تتصل بالمستقبل أو المتلقي والذي بدروه يغلف النص / الرسالة بما لديه من خبرات معرفية سابقة ؛ مما يحقق عملية التواصل أو التفاعل بين منتج النص والمستقبل النص.

ولعل أبرز العوامل المؤثرة على المتلقي أو المستقبل ما يلي<sup>14</sup> :

معرفة المستقبل بنوع النص ومعرفته بالمنتج ، معرفة المستقبل بقصدية المنتج للنص، مدى أهمية النص ومقبوليته للمتلقي، وإضافة لذلك بعض الخصائص النفسية التي تؤثر على الحالة الذهنية، وهذا ما يؤكد صلاح فضل في قوله " عملية تلقي الرسالة الجمالية تتشكل لدى المتلقي شفرة خاصة، مضافة إلى الشفرات اللغوية والثقافية التي مازالت حية عند بث الرسالة، تعتمد على الموروث المستقر في الوعي من ناحية، وتهدف إلى توسيع مداه بابتكار أنماط جديدة من البيانات الجمالية المستحدثة من ناحية أخرى"<sup>15</sup>

إن التوجيه النحوي يعد وجهًا من وجوه القبول عند المتلقي/ المستقبل الذي له علاقة بالقصد النابع من المتكلم/ منتج النص، ومن ثم نستطيع القول أن نجاح عملية التواصل بين المرسل والمستقبل نابعة من نجاح النص/ ووضوح الرسالة بالإضافة لقدر المعرفة المشتركة بينهما وما يحيط الخطاب أو النص من سياقات لغوية وغير لغوية بحيث يتحقق فهمًا لمراد المتكلم ومعرفته، معنى هذا أن المخاطب موجود مسبقًا في ذهن المرسل منتج النص عند إنتاج النص وهو ما يسهم في اختيار العلامات اللغوية والعلاقات النحوية وهذا ما يؤكد أحمد فهد شاهين في قوله "المتلقي عنصر مهم في تشكيل بنية النص واختيار علاماته اللغوية المناسبة التي يوحى بها للمرسل لخطه إنتاجه للنص من خلال قناة تواصلية تربط طرفي الخطاب المرسل والمخاطب بعلاقة اجتماعية رسمية أو غير رسمية تفرض على النص نوعًا من القيود"<sup>16</sup>

والتعليل النحوي هو خطاب بين المؤلف والمستقبل وقد يكون بين مصدرين مختلفي العصر تجمعهم جميعًا المعرفة المشتركة وما تحمله من تراكيب ودلالات تحقق الفهم والإفهام.

<sup>14</sup> (يُنظر في ذلك : نظرية علم النص(رؤية منهجية في بناء النص التراثي) – حسام أحمد فرج – د.ط.- مكتبة الآداب – القاهرة- 2007م- ص55، 56

<sup>15</sup> ( نبرات الخطاب الشعري – صلاح فضل – مكتبة الأسرة- القاهرة- 2004م – ص 23

<sup>16</sup> ( النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة- أحمد فهمي صالح شاهين- الطبعة الأولى – عالم الكتب الحديث- إربد – الأردن 2015م- ص 16



### المبحث الأول

#### التعليل في حروف النصب دراسة موازنة بين المصدرين

#### حروف النصب في الأسماء:

لا خلاف في كون (إنَّ وأخواتها) قد أشبهت الفعل من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، فأما اللفظ فهو بناؤها كأواخر الأفعال الماضية وأنها تقع على حرفين كالأفعال، أما المعنى فاختصاصها بالدخول على الأسماء؛ لذا وجب أن تعمل عمل الفعل مشبهة به وفيها من المعاني: الترجي والتمني والتشبيه ، وتشبه الفعل أيضاً في كونها نصبت الاسم الأول كالمفعول المقدم ورفعت الاسم الثاني كالفاعل المؤخر؛ حطاً لها عن درجة الأفعال ؛ ولذا لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف<sup>17</sup>

وقد ذكر ابن يعيش موضع خلاف عند الكوفيين في عمل هذه الحروف معتمداً على قولهم أن هذه الحروف أشبهت الفعل في نصب الاسم فقط أما الخبر فقد تركته على حاله الإعرابي وقد أفسد عليهم قولهم بتعليله أن الابتداء قد زال – يقصد عامل الرفع في الخبر- ومن ثم قد زال عمله في خبره ، والخبر مرفوع لأن عمل هذه الحروف أن تنصب الاسم ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها ومذهب البصريين أنها تعمل في المبتدأ والخبر معاً لطلبها لهما<sup>18</sup>

وخبرها على حاله مع المبتدأ بأقسامه وشروطه عدا ضرورة التزام الترتيب بينهما بمنع التقديم والتأخير لضعفها في نفسها؛ لأنها حروفاً عملت بالتشبيه بالفعل فلزمت طريقة واحدة أو نمطاً واحداً إلا إذا كان خبرها شبه جملة

<sup>17</sup> يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 2 / 131- المقتضب للمبرد 4- / 108 العلل في النحولابن الوراق 192 : 195- شرح المفصل لابن يعيش 1 / 198 ، 8 / 549- الأصول في النحو – أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بـ(ابن السراج) (ت: 929هـ)- تحقيق محمد عثمان- الناشر مكتبة الثقافة الدينية – الطبعة الأولى – 2009 - 1 / 62

<sup>18</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 1/199- شرح كافية ابن الحاجب – رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي(ت: 686هـ)- تحقيق أحمد السيد أحمد – المكتبة التوفيقية – د.ت. - 4/336

فيجوز تقديمه فيفصل بينها وبين ما تعمل فيه، ولا يجوز أن تدخل على الفعل؛ لأنها أشبهته فلا يجوز أن نقول ( إنَّ يقوم زيد ، ولا إنَّ قام زيد) وإنما تدخل على الأسماء للإخبار عنها<sup>19</sup>

### السؤال الأول : هل تعمل هذه الحروف بنفسها في الجار والمجرور والظرف ؟

هنا نقطة خلاف في التعليل بين ابن الوراق وابن يعيش معتمدين على الاستعمال اللغوي، الأول(ابن الوراق) علل الأمر أنها لا تعمل في الظرف والجار والمجرور بعدها مباشرة بل بإضمار فعل منصوب تقديره (استقر)، وقد جوز توسطها بين الحرف العامل واسمه لسببين: أنها قامت مقام الخبر ، وأن الظروف متعلقة بالجمل المذكورة فيها فأجاز ( إنَّ في الدار زيدًا، وإنَّ في الدار زيدًا قائم)<sup>20</sup>

بينما (ابن يعيش) قد أجاز توسطها لأنهم توسعوا في الظروف لكثرة استعمالها وجعل العامل فيها (الاستقرار) المحذوف، كما أنه جوز حذفها والسكوت على أسمائها نحو (إنَّ مألًا) أي إنَّ لهم مألًا<sup>21</sup>

### السؤال الثاني : ما الحكم الإعرابي عند العطف على اسم إنَّ ؟

يقول ابن الوراق " باب الحروف التي تنصب الأسماء والنعوت وترفع الأخبار"<sup>22</sup> وهذا تصريح منه بأن هذه الحروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم وما يتبعه وقد اختص (إنَّ، ولكنَّ) بذلك دون سائر أخواتهما؛ لأنهما لا يغيران معنى الابتداء فالأولى للتوكيد والثانية للاستدراك بينما باقي الحروف المشبهة للفعل هي: للتمني وللتشبيه وللترجي ففارقوا معنى الابتداء، ولقد صرح أيضا ابن الوراق بخلاف بين النحاة في منعهم العطف على موضع (لكنَّ) لكنه جوزه معللاً ذلك بسببين، الأول: أن معنى الاستدراك لا ينفي وجود معنى الابتداء والخبر، والثاني: أنه عند تخفيفها يُلغى عملها فيرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ويبقى معنى الاستدراك وبذلك يؤكد قوة حجته ودلائل برهانه ويثبت أن الحكم الإعرابي للنعت التابع لاسم إنَّ يجوز فيه النصب أو الرفع<sup>23</sup>

<sup>19</sup> ( يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 109/4

<sup>20</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 131/2- المقتضب للمبرد 109/4- العلل في النحو لابن الوراق 195، 169

<sup>21</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 141 / 2- المقتضب للمبرد 130 / 4- شرح المفصل لابن يعيش 200/1، 201

<sup>22</sup> ( العلل في النحو لابن الوراق 192- يُنظر في ذلك: المقتضب للمبرد 113/4

<sup>23</sup> ( يُنظر في ذلك : العلل في النحو لابن الوراق 179: 199

وهو في ذلك يتفق مع ابن يعيش بجواز العطف على اسم (لكنّ) كما جاز العطف على اسم (إنّ) ولا يفارقها معنى الابتداء والاستدراك حتى بعد تخفيفها ، وأكد على الحكم الإعرابي إذ جوّز النصب تارة عطفاً على اسم إن وقد علل ذلك منعاً للتكرار بإعادة العامل فعندما نقول ( إنَّ زيدًا منطلق وعمرًا ) فهو غني عن تكرار قولنا( إنَّ زيدًا منطلق، وإنَّ عمرًا منطلق )، كما جوّز العطف على اسم إنَّ بالرفع على المحل؛ لأنها في موضع ابتداء وعلّة ذلك أن دخول (إنّ) يقتضي على المبتدأ والخبر تأكيد معناه، صار المبتدأ كالمفوض به فجاز النصب على اللفظ والرفع على المعنى<sup>24</sup>

### حروف النصب في الأفعال:

الحروف النصابة للأفعال الداخلة على الفعل المضارع هي: ( أن، لن ، كي ، حتى ، لام لتعليل، فاء السببية ، لام الجود)؛ وقد عملت لاختصاصها بالأفعال، واختصوها بباب ( الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية) وهي تنصب الأفعال مباشرة أو بإضمار (أن) مع جوزا إظهارها وعدم إظهارها<sup>25</sup>

### السؤال الأول : عمل كي النصب بنفسها أم بإضمار أن ؟

كي تفيد السببية، وقد اتفق ابن الوراق وابن يعيش في تقسيم أقوال النحاة حول (كي) إلى مذهبين<sup>26</sup>:

الأول : أن تعمل بنفسها لشبهها بأن بوصفها ها وما بعدها (اسم) كما كانت (أن) كذلك ويجوز في تلك الحالة دخول (لام الجر) عليها مثل قوله تعالى " لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا "27

<sup>24</sup> يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 11/4- شرح المفصل لابن يعيش 8 / 568، 569

<sup>25</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح جمل الزجاجي – أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ (ابن عصفور الأشبيلي) (ت:669هـ)- قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فوّاز الشعار- إشراف : إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية – بيروت لبنان- الطبعة الأولى – 1998م - 2 / 243 : 252- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)- تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى – 1998م- 2 / 281

<sup>26</sup> ( يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 8 / 2- العلل في النحو لابن الوراق 150، 151- شرح المفصل لابن يعيش 244، 245/7- شرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي 4 / 47- الأشباه والنظائر – تاج الدين عبد الوهاب بن عليّ (ابن عبد الكافي السبكي) (ت: 771هـ)- عادل أحمد عبد الموجود ن عليّ محمد معوض- دار الكتب العلمية – بيروت لبنان- الطبعة الأولى – 1991م- 2 / 203

<sup>27</sup> ( سورة النحل – من الآية 70

الثاني: أن تكون جارة وتنصب بإضمار (أن) واتخذنا دليلاً على ذلك بجواز دخول ما في الاستفهام عليها كما تدخل على حروف الجر فنقول (كيم، فيم، عم) وقد تدخلها هاء السكت كما في (كيمه، لمه) "أما كي فتجر ثلاثة أشياء: الأول ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء، نحو (كيمه بمعنى له)، والثانية ما المصدرية مع صلته... والثالث: أن المصدرية وصلتها"<sup>28</sup>

وهناك مذهب ثالث: اختص به الخليل برفضه النصب نهائياً من هذه الحروف وأن جميعها تنصب الفعل المضارع بإضمار أن، فإن هي أم الباب والناصبه سواء أكانت ظاهرة أم مقدره، وهو الرأي الذي ذكره ابن يعيش وانفرد به دون ابن الوراق<sup>29</sup>

وعلى هذا فإن قولنا (جئت لكي تكرمني) كي هنا ناصبة بنفسها لدخول اللام عليها، أما قولنا (جئت كي تكرمني) فيجوز فيها الأمران النصب بنفسها أو النصب على إضمار (أن)؛ ولذا يجوز أن تكون (كي) تعليلية جارة والفعل بعدها منصوباً ب(أن) محذوفة، وأ، تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدره<sup>30</sup>.

والقضية الخلافية في جواز إظهار (أن) المصدرية بعد (لكي) وبعد (حتى) عرضها ابن الأنباري عندما أكد أن الكوفيين أجازوا إظهارها اعتماداً على النقل والقياس فأجازوا (جئت لكي أن أكرمك) كي هي الناصبة وأن توكيداً لها، أما البصريون فغير جاز لديهم إظهار أن وحجتهم أنها إذا ظهرت فهي مزيدة وإلا يكون العمل لها لا غيرها نحو كي وحتى لأنها أم الباب والأكثر دوراناً ويبقى عملها ظاهرة ومضمرة<sup>31</sup>

<sup>28</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – بهاء الدين بن عقيل (العقيلي المصري الهمداني)(ت:769هـ)،ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد-دار التراث بالقاهرة- الطبعة العشرون – 1980م - 3 / 3 - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت: 1206هـ) – ومعه شواهد للعيني - دار الفكر بيروت لبنان- طبعة عام 2011م- 769 / 2-

<sup>29</sup> ( يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 6 / 2 - شرح المفصل لابن يعيش 245/7

<sup>30</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (ابن عبد الله بن هشام) الأنصاري المصري (ت: 761هـ) – ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع للنشر والتوزيع – القاهرة- 2004م- ص 310

<sup>31</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 3 / 5 : 7 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) – لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي(ت: 577هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف عن الإنصاف – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة- 2005م- 126 / 2

وقد تدخل على (كي) ما الكافة لتكفها عن عملها في نصب المضارع، ولا يجوز تقديم معمول الفعل المنصوب بعدها فلا يجيز الاستعمال اللغوي ( جئتكَ زيْدًا كي تُضرب)؛ وعللوا ذلك بكونها إما ناصبة أو جارة وتنصب بإضمار أن فلا يتقدم عليها معمول ما بعدها<sup>32</sup>

### السؤال الثاني : لن مفردة أم مركبة وعلاقة ذلك بعملها ؟

(لن) لدى سيبويه<sup>33</sup> حرف ناصب نقيض سوف ومعناه النفي والتأبد لنفي المستقبل وهي مفردة غير مركبة؛ لذا يجوز أن يتقدم معمولها عليها فنقول ( زيْدًا لن أضرب) – على خلاف (أن) التي لا يجوز تقديم معمولها عليها. (لن) عند الخليل<sup>34</sup> هي حرف مركب من (لا + أن)؛ مغللاً التركيب بأن الحروف متى رُكبت خرجت عما كانت عليه.

وهنا تنفيذ لقوله أنها لو كانت حرف مركب لتقدم معمولها عليها وعملت فيه فلا نقول ( زيْدًا لن أضرب) يقول المبرد " فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام لأن زيْدًا كان ينتصب في صلة (أن) ولكن (لن) بمنزلة (أن)"<sup>35</sup>، وبذلك اختلف مع الخليل في جواز هذا المثال المصنوع بإعمال (لن) فيم قبلها. ويرى الفراء أن أصل لن ولم ( لا ) ثم أبدلت الألف نونا تارة وميما تارة أخرى وقد رفض ابن يعيش هذا القول لأنه لم يره ولا يوجد دليلاً عليه.<sup>36</sup>

<sup>32</sup> يُنظر في ذلك :شرح كافية ابن الحاجب 51/4- شرح شذور الذهب لابن هشام ص 309

<sup>33</sup> يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه 1/135، 3/5، 4/220 - شرح المفصل لابن يعيش 7/242

34) يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 2/8- العلل في النحو لابن الوراق 151- شرح المفصل لابن يعيش 7/243

35) المقتضب للمبرد 2/8، يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه 4/407- شرح كتاب سيبويه – أبو سعيد السيرافي(ت: 368هـ)- حقه رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي- الهيئة المصرية للكتاب- د.ت. 81/1 - الجنى الداني في حروف المعاني – الحسن بن قاسم المرادي(ت: 749هـ) - تحقيق فخر الدين قباوة/ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- الطبعة الأولى – 1992م- ص 271، مغني اللبيب عن كتب الأعراب – أبو جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت:761)- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الطلائع – القاهرة- 2005م

<sup>36</sup> يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 7/243- شرح كافية ابن الحاجب للاسترايازي 4/35

وقد أضعف كل من ابن الوراق وابن يعيش رأي الخليل وأثبتنا أنها مفردة وليست مركبة؛ اعتماداً على معنى اللفظ المفهوم من (لن) بالنفي ولا حاجة لكونها مركبة لأن معناها واضح فلا حاجة لإدعاء أن لها أصل مركب، والتركيب في الحروف على خلاف الأصل ، كما أنها يجوز أن يليها الفعل الماضي كما في المثال السابق.

السؤال الثالث: إضمار (أن) بعد (حتى) ، واللام، والفاء، والواو ، وأو) وغير مضمرة مع (حتى)، وإذن ، كي . (لن)؟

يخبرنا واقع الاستعمال اللغوي أن النصب في الأفعال بعوامل لفظية بواسطة أدوات تنصب بنفسها مباشرة مثل: أن ، لن ، كي<sup>37</sup>، إذن)، وأخرى تنصب بإضمار أن وهي (حتى) ، واللام، والفاء، والواو ، وأو) فلا تنصب بنفسها البتة، وهذا ما اتفق عليه ابن الوراق وابن يعيش كما اتفقا في التعليل لذلك اعتماداً على كون (اللام وحتى) في الأصل حروف جر تدخل على الأسماء فلما دخلت على الأفعال لا بد من إضمار أن قبلها لتعمل هي النصب في الفعل .

و(اللام) في هذا الموضع لها استخدامان<sup>38</sup> : الأول مع الإيجاب نحو قوله تعالى " لِيَعْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ " <sup>39</sup>، والثاني مع النفي: نحو قوله تعالى " مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ " <sup>40</sup>؛ (أن) الناصبة بعد اللام مضمرة لأن اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأفعال لا تعمل في الأفعال فتحتاج إلى مضمرة يكون السبب في عملها ، ومن ثم تحقق (أن) المضمرة مع الفعل مصدراً فنقول جئت لأكرمك أي جئت لأن أكرمك أي جئت لإكرامك .

وتفرد ابن يعيش بذكر مذهبين – فضلاً عم سبق ذكره- تعليل عمل (اللام وحتى) على النحو التالي<sup>41</sup>:

- المذهب الأول للكوفيين: الذين أجازوا أن تنصب حتى واللام بنفسهما (بالأصالة) دون إضمار؛ وذلك لأن اللام هنا تفيد الشرط وتستعمل على معنى كي ، ولو اجتمعت اللام مع كي فالنصب باللام أولى من النصب بكي وكي مؤكدة لها من سبيل التوكيد اللفظي بتكرار الحرف .

<sup>37</sup> ( سبق القول عن (كي) في البحث ص 18

<sup>38</sup> ( يُنظر في ذلك المقتضب للمبرد 7/2- الإنصاف للانباري 141/2

<sup>39</sup> ( سورة الفتح – الآية 2

<sup>40</sup> ( سورة آل عمران- الآية 179

<sup>41</sup> ( يُنظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش 3/ 495 – شرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي 4/ 53: 61

- المذهب الثاني لـ(ثعلب) الذي انفرد عن أصحابه الكوفيين بجعله النصب باللام وحتى على سبيل قيامهما مقام أن وليس بالأصالة كما قال الكوفيون، وخالف البصريين أيضا عندما رفض الإضمار بأن بعدهما .

السؤال الرابع : هل تعمل حروف العطف النصب فيم بعدها؟

عند ابن الوراق لا تعمل شيئا فهي داخلة على الفعل والاسم وهذا دليل على أن نصبها للفعل بعدها هو من قبيل إضمار أن وهذا مذهب سيبويه نفسه.<sup>42</sup>

أما ابن يعيش فقد فصل القول في كل حرف منها لتوضيح معناه واختلاف الآراء فيه ، ويبدأ كلامه بالاتفاق على إضمار أن قبلها، وأنَّ الفعل بعدها منصوب بأن المضمره واتخذ نفس تعليل ابن الوراق ، لكنه اختلف عنه في تفسيره لمعاني حروف العطف في هذا الاستخدام؛ وذلك على النحو الآتي<sup>43</sup>

الفاء ← الفاء معناها السببية اشترط أن تقع جواباً للأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وتارة يضيفون الدعاء أيضا، وتارة يكتفون بالأمر فقط عن كل ما سبق نحو<sup>44</sup> (إبتني فأكرمك)، ومنه قوله تعالى " وَلَا تَطَّغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي " <sup>45</sup>

فالفاء الواقعة قبل الفعل هي فاء السببية المسبوقة بنهي ، وهي مسألة خلاف بين النحويين والبصريين، فالأول : يؤكد نصبها لاعتمادها على الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض، والثاني: النصب على تقدير أن، والجرمي على أن الواو نفسها ناصبة ؛ لأنها خرجت من باب العطف ، والقياس والإجماع على إضمار أن وهو رأي البصريين ؛لأنها حرف عطف على الأصل وحروف العطف لا تعمل<sup>46</sup>

<sup>42</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه 435/1- المقتضب للمبرد 7/2- العلل في النحولابن الوراق 248، 249

<sup>43</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 7 / 249 : 255

<sup>44</sup> ( يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 2 / 14- شرح المفصل لابن يعيش 7/254

<sup>45</sup> ( سورة طه – من الآية 81- اختلفوا في قراءة الفعل (يحل) قرأ الكسائي بضم الحاء والمعنى: فينزل عليكم غضبي، وقرأ الباقر بكسر الحاء أي: يجب عليكم غضبي - يُنظر في ذلك : حجة القراءات- أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة(ت: 403هـ) - حققه سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة بيروت لبنان- الطبعة الرابعة 1984م – ص 460

<sup>46</sup> ( يُنظر في ذلك : الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري 107

الواو... تنصب الأفعال المضارعة التي تدل على الاستقبال إذا أفادت معنى الجمع نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، والنصب هنا بعد إضمار أن أي: لاتجمع بينهما<sup>47</sup>، ومنه قوله تعالى "يَلَيْتُنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنُكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ"<sup>48</sup>، وفي الآية قراءات:

قراءة حمزة وحفص وابن عامر: بنصب (نكذب، ونكون) جوابًا للتمني لأن الجواب بالواو ينصب كما ينصب بالفاء، وقراءة ابن عامر: بالرفع لـ (نرد ونكذب) والنصب لـ (نكون) جعلى الأول عطف نسق والثاني جوابًا، وقرأ الباقون بالرفع كل الأفعال؛ جعلوا الكلام منقطعًا.<sup>49</sup>

والنصب بعد الواو هنا موضع خلاف بين الكوفيين والبصريين فالأول قالوا منصوب على الصرف والتقدير ( لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ومعنى الصرف هنا المخالفة عن الحكم الأول، أما الرأي الثاني: فالنصب على إضمار (أن) بوصفها الواو حرف عطف وحروف العطف لا تعمل، وهناك رأي ثالث ذهب إليه الجرمي أن الواو هي الناصبة؛ لخروجها من باب العطف وهو رأي غير سديد لأنه لو جاز لأمكن إدخال الفاء أيضًا وتعمل فيم بعدها والرأي الأول بالنصب بالمخالفة في الحكم فهو غير صحيح لأن المعنى يدل على منع أكل السمك وشرب اللبن منفردين أو مجتمعين معًا، ونصل للرأي الأدق وهو نصب ما بعد الواو بإضمار أن الناصبة<sup>50</sup>

أو ← بمعنى التخيير أو اختيار أحد الشئيين وهنا يكون الناصب الفعل السابق المعطوف عليه بأو نحو ( مدحت الأمير كي يهب لي دينارًا أو يحملني على دابة)، والوجه الآخر لها أن تكون بمعنى المخالفة بمعنى (إلا أن) فيخالف ما بعدها ما قبلها نحو قوله تعالى "سَنُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ آوَلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ" <sup>51</sup>

<sup>47</sup> يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 24 / 2- يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 254/7- شرح كافية ابن الحاجب للاسترابادي 75 / 4

<sup>48</sup> ( سورة الأنعام – من الآية 27

<sup>49</sup> ( يُنظر في ذلك : حجة القراءات لأبي زرعة ص 245

<sup>50</sup> ( يُنظر في ذلك : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 107/2

<sup>51</sup> ( سورة الفتح- من الآية 16



وفي الآية قراءة أخرى "أو يسلموا" وهو فعل مضارع منصوب بأو التي بمعنى (إلى أن) أو حتى بمعنى (إلا أن يسلموا) ، و(حتى تسلموا).<sup>52</sup>

#### السؤال الخامس : حتى معناها وحكم الفعل بعدها؟

(حتى) من حروف الجر التي تختص بالأسماء، أما عملها النصب فعلى تقدير أن مضمرة؛ مما سمح لها أن تدخل على الأفعال، فإذا فُدرت (أن) بعد اللام وحتى صارت أن والفعل في تأويل اسم (مصدر مؤول)، وجاز إضمار أن والنصب بهما لأنهما بمثابة العوض منها، وحتى أقرب في المعنى لـ(إلى) الجارة في إفادته الغاية<sup>53</sup>؛ لذا هي خافضة وتنصب بإضمار (أن) وهي في ذلك على معنى (إلى أن) فتقول (أنا أسير حتى تطلع الشمس) بمعنى إلى أن تطلع الشمس<sup>54</sup>

وقد زاد ابن يعيش على معنى (حتى) منظارها لـ(كي) في المعنى نحو (أسلمت حتى أدخل الجنة) أي كي أدخل الجنة<sup>55</sup> ، واشترط ابن هشام لإضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها سواء أكان مستقبلاً بالنظر إلى زمن المتكلم أولاً ؛ وبناءً على ذلك فإن حتى في المثال السابق تدل على المستقبل البعيد عن زمن التكلم في الفعل (أسلمت)، والثاني استخدام زمن المضارع للتعبير عن شيء حدث ووقع بالفعل نحو قوله تعالى "وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَأْتِيَ الرِّسُولُ"<sup>56</sup> في قراءة النصب للفعل المضارع يقول وأن الله عز وجل قد قص علينا ما حدث بالفعل<sup>57</sup>

ولا ننسى عمل آخر وحتى لا بد ذكره في هذا الموضوع (حتى) الرافعة للفعل بعدها فهي بمعنى الإخبار وتعيين معنى الحال من الفعل المضارع وذلك نحو قولك (سرت حتى أدخلها) أي كان مني سير فدخلت بمعنى (سرت)

<sup>52</sup> ( يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 2 / 27 التبيين في إعراب القرآن – أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ) – المكتبة التوفيقية – د.ت. 238/2

<sup>53</sup> ( يُنظر في ذلك : الأصول في النحو لابن السراج 1 / 376

<sup>54</sup> ( يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 2 / 37- العلل في النحو لابن الوراق 153- شرح المفصل لابن يعيش 246، 247/7

<sup>55</sup> ( يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 2 / 37- شرح المفصل لابن يعيش 248 / 7

<sup>56</sup> ( سورة البقرة – من الآية 214

<sup>57</sup> ( يُنظر في ذلك: شرح شذور الذهب لابن هشام ص 316

حتى أنا داخل الساعة) وفيه معنى الحال ، ودليل ذلك قوله تعالى " وَرُزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ "58 فإن الفعل قُراً بالنصب والرفع ، النصب على معنى (إلى أن) ، أما الرفع فعلى معنى الحال؛ لأن (حتى وأن) لا يعملان في الماضي بل يعملان في المستقبل، أو معنى الماضي فيكون الزلزال وقول الرسول وقعا في الماضي والمعنى (حتى قال رسول الله) فرفع يقول ليعلم أنه ماضٍ 59

#### السؤال السادس : لماذا اختصت (أن) بالإضمار دون غيرها؟ وحكم إضمار أن ؟

عدد ابن الوراق لها سببين اتفق معه فيهما ابن يعيش ، الأول حول قوتها وكثرة دورانها وهي الأصل في حروف النصب، والثاني كونها داخلة على الأفعال الماضية والمضارعة 60، وقد زاد ابن يعيش سبباً آخر بأنها مشبهة بأنَّ المشددة في العمل فوجب إضمارها وما حُمل عليها يلزم موضعاً واحداً لا يتصرف 61

حكم إضمارها وهل تلزم إضماراً في كل المواضع؟ لا يجوز إضمارها في كل المواضع؛ لأنه عامل ضعيف وإنما جاز لإضمارها بعد (اللام وحتى وأخواتها) لأنهم يعملون عملها فصاروا عوضاً منها ؛ ولذا يمتنع إظهارها، وحقيقة المر انها يمتنع إظهارها مع كل الحروف إلا مع لام التعليل فيجوز إظهارها نحو (جنتك لأن تكرمني) يعلل ذلك ابن يعيش في قوله " ولا خلاف بين أصحابنا في صحة استعمال ذلك ولا أعلمه جاء في التنزيل وإنما جاز ظهور(أن) بعد اللام في الموجب لأن أن والفعل مصدر واللام تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين وهي قابلة أن يسأل بها عن كل فعل فيقال: لم فعلت فتقول لكذا ؛ لأن لكل فاعل غرضاً في فعله وباللام يتوصل إلى ذلك ولذلك كنت مخيراً بين حذفها وإظهارها"62

كما أظهرها بعد ما النافية كقوله تعالى " لِنَلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ"63 وفي الآية (لا) فيها وجهان إما زائدة والمعنى: ليعلم أهل الكتاب عجزهم، وإما ليست زائدة والمعنى لئلا يعلم أهل الكتاب شيئاً عن عجز المؤمنين 64

58 ( سورة البقرة – من الآية 214

59 ( يُنظر في ذلك : المقتضب للمبرد 2/ 38 : 42- حجة القراءات لأبي زرعة 131- شرح شذور الذهب لابن هشام ص 316

60 ( يُنظر في ذلك : العلل في النحو لابن الوراق 154- شرح المفصل لابن يعيش 248/8

61 ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 7 / 248

62 ( شرح المفصل لابن يعيش 7 / 257- يُنظر في ذلك : الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري 2 / 126

63 ( سورة الحديد- من الآية 29

وعن إضمار (أن) يخبرنا سيبويه أنها تضمّر بعد الفاء ولا يمكن إظهارها لأنها تسحول المعنى المراد لمعان أخرى ، وكذلك نصب ما بعد الواو بإضمار أن ( لآتته عن خلقٍ وتأتي مثله<sup>65</sup>) ، وكذلك تضمّر بعد اللام وكي وحتى<sup>66</sup>، والخليل أكد إضمارها أيضًا بعد (إذن) فلو قلنا إذن أظنك بمعنى تريد إخباره أن نظنك بنصب الفعل المضارع<sup>67</sup>

### المبحث الثاني

#### التعليل في حروف الجر دراسة موازنة بين المصدرين

#### باب حروف الخفض

##### السؤال الأول: بم تسمى هذه الحروف؟

الحرف ما دلّ على معنى في غيره<sup>(68)</sup>، وهو التعريف الذي أكده ابن يعيـش في بداية حديثه عن معنى الحرف وسماها ابن الوراق حروف الخفض وهو مصطلح كوفي<sup>69</sup> ولهم أيضا مصطلح الصفات؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات ، أما ابن يعيـش فسمّاها حروف الإضافة<sup>70</sup> وعلل ذلك؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى

<sup>64</sup> يُنظر في ذلك : التبيان في إعراب القرآن للعكبري 257/2

<sup>65</sup> ( البيت لأبي الأسود الدؤلي – بحر الكامل – وعجزه (عار عليك إذا فعلت عظيم) يُنظر في ذلك: ديوان أبي الأسود الدؤلي- صنعه أبي سعيد الحسن السكري (ت: 290هـ) – تحقيق محمد حسن آل ياسين- دار ومكتبة الهلال بيروت لبنان- الطبعة الثانية – 1998م- ص 404، الكتاب لسبويه 41 /3

<sup>66</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 5/3، 6، 7، 28، 41

<sup>67</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 16 /3

<sup>68</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 12 /1 -المقتضب للمبرد 163/4- الأصول في النحو لابن السراج 46 /1، 47

<sup>69</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح جمل الزجاجي 476/1- قال عنها ( الخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء: حروف الجر والإضافة والإتباع"

<sup>70</sup> ( اتفق ابن يعيـش في هذه التسمية مع ابن جني – يُنظر في ذلك : سر صناعة الإعراب – أبو الفتح عثمان بن جني(ت: 392هـ)- تحقيق علاء حسن أبو شنب – المكتبة التوفيقية بالقاهرة – 2012م- 139 /1

الأسماء بعدها، وجمهور البصريين<sup>71</sup> أقر تسميتها بحروف الجر؛ لأنه يعبر عن عملها فهي تمثل الوسطة التي أفضى بها الفعل إلى ما بعده من الأسماء بواسطتها لأنه ضعف أن يصل بنفسه<sup>72</sup>، ومن تصنيفاتها: ما كان على حرف واحد نحو (الباء، والكاف، واللام التي تجر)، ومنها ما كان على حرفين: (من، عن، في، مذ) ومنها على ثلاثة أحرف (على، إلى، حتى، رب، مذ)

### السؤال الثاني: ما مدى التعلق بالفعل وشبهه؟

حروف الجر موصلة ما قبلها لما بعدها فتدخل مرة على الفاعل وتارة على المفعول به تقول ماجاءني من أحد، وما رأيت من أحد، وهي لا تختص بالأفعال فقط بل تأتي مع ما هو في معنى الفعل في اللفظ والتقدير فتقول المال لزيد تقديره المال حاصل لزيد، وزيد في الدار ولا فعل في الجملة لكن يمكن تقدير لفظ مستقر أي زيد مستقر في الدار، فتعلق شبه الجملة بما قبله سواء أكان فعلاً أم شبهه<sup>73</sup>

وحروف الجر عند ابن يعيش تقع في الصلات وقوعاً مطرداً؛ مما يؤكد على حرفيتها فتستطيع أن تقول (جاء الذي من أولادي) يعد الجار والمجرور شبه جملة متعلقة بمحذوف خبر تقدير (هو من أولادي) والجملة صلة موصول مرتبطة باسم الموصول (الذي) لا محل لها من الأعراب وعند سيبويه فإن الجار والمجرور في محل نصب مفعولاً به<sup>74</sup>، فعندما تقول (مررت بزيد) كأنك تقول (مررت بزيداً)، ومن ثم فإن حرف الجر وما بعده ينزل منزلة جزء من الفعل بحيث تعدى بواسطته، واعتبر ابن جني<sup>75</sup> ذلك التركيب شاذاً في الاستخدام اللغوي ولا يرد إلا في الشعر ومن شواهد ذلك في الاستعمال العربي قول عمرو بن معدي كرب:

<sup>71</sup> ( شرح شذور الذهب لابن هشام 336

<sup>72</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 8 / 480

<sup>73</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 8 / 480

\* ستكتفي الدراسة بذكر حروف الجر التي لا خلاف في كونها حروفاً، أما المشترك بين أبواب النحو الأخرى سيأتي في موضعه من الدراسة

<sup>74</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه 1 / 92، 94

<sup>75</sup> ( يُنظر في ذلك : اللمع في العربية – تأليف أبي الفتح عثمان ابن جني(ت: 392هـ)- تحقيق سميح أبو مُغلي- دار مجدلاوي – الأردن عمّان – 1988م- ص 51

أمرتُك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نشب<sup>76</sup>

والتقدير أمرتُك بالخير فحذف حرف الجر وتعدى الفعل مباشرة

### السؤال الثالث: كيف تقسم حروف الجر\*؟

اختلف العلماء في تقسيم حروف الجر فمنها الحروف التي للجر فقط نحو (من، إلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، وربُّ، وواو القسم وتأوّه )، وهناك حروف للجر تارة وأسماء تارة نحو (على، وعن ، والكاف، ومنذ، ومد)، ومنها ما يكون حروفاً وأفعالاً نحو (حاشا، وعدا، وخلا)<sup>77</sup>

وعند ابن الوراق ذكرها في باب (حروف الخفض) وبدأها باللام ولا تكون إلا للجر، وعن تكون اسماً وحرفاً، وعلى تكون اسماً وحرفاً وفعلاً، حاشا تكون حرفاً وفعلاً ، وكذلك خلا، والكاف تكون حرفاً واسماً، و من حرف جر لها عدة معانٍ، وإلى ، والباء، ثم خصص باباً آخر باسم (باب حروف القسم) وتشمل : الباء ، والواو، والتاء وربُّ<sup>78</sup> ؛ معتمداً في تقسيه على الاستعمال اللغوي لها من خلال الشواهد

### السؤال الرابع: ما معانيها؟ وهل يعترئها التضمين؟

عندما عرض ابن الوراق لمعاني حروف الجر المختصة بالخفض أكد على تعدد معاني (من) الجارة وأوقعها في أربعة مواضع بالنظر في الاستعمال العربي لها : ابتداء الغاية نحو(سرتُ من الكوفة إلى البصرة)، وتبيين الجنس<sup>79</sup> نحو قوله تعالى " فَأَجْتَبِئُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ"<sup>80</sup>، وجعلها لنفي الجنس فتدخل مع النكرات نحو(ما جاءني من رجل) ، وهناك معنى التبعية نحو (أخذت درهماً من مال زيد)، ويستطرد ابن الوراق تأكيد معنى التبعية دائماً في حرف الجر(من) أو تأكيد معنى ابتداء الغاية وقد تأتي زائدة وهنا يلتقي مع ابن يعيش.

<sup>76</sup> ( البيت لعمر بن معدى كرب - من البحر البسيط ، ديوان عمرو بن معدى كرب(ت: 642هـ) - جمعه ونسقه مطاع الرابيشي - مجمع اللغة العربية بدشق - الطبعة الثانية 1985-ص 63

<sup>77</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 8 / 484 - الأصول في النحو لابن السراج 1/364

<sup>78</sup> ( يُنظر في ذلك : العلل في النحو لابن الوراق 164: 173

<sup>79</sup> ( يُنظر في ذلك : العلل في النحو لابن الوراق ص 167، مغني اللبيب لابن هشام 1/332

<sup>80</sup> ( سورة الحج - الآية 30، يُنظر في ذلك : هامش العلل في النحو ابن الوراق ص 167، مغني اللبيب لابن هشام 1/

(إلى) جعلها ابن الوراق لابتداء الغاية، و(اللام) جعلها للملكية والاستحقاق والملابسة وهي مكسورة مع المظهر مفتوحة مع المضمرة؛ منعًا للبس، ولأن الضمائر مما يرد الشيء إلى أصله والأصل في اللام انفتاحها<sup>81</sup>، و(الباء) أفادت معنى الإلصاق والملازمة والاستعانة، و(الكاف) لا تنفك عن التشبيه، و(على) للاستعلاء، وهو في ذلك كله لم يذكر التضمنين بين حروف الجر في المعاني ولم يستطرد في شرح المعاني الأخرى للاستخدامات كما استطرد فيها ابن يعيش<sup>82</sup> فجعل (من) تفيد الابتداء أو التبويض أو تأتي زائدة، (إلى) تدل على انتهاء الغاية أو معنى الصاحبة، و(حتى) تفيد منتهى ابتداء الغاية، و(في) تدل على الظرفية، أو بمعنى (على)، و(الباء) تفيد الإلصاق ويدخلها معنى الاستعانة والمصاحبة وقد تأتي زائدة<sup>83</sup>، و(اللام) تفيد الاختصاص والملكية، و(رب) للتقليل ولا تدخل إلا على النكرو وإن دخلت على المضمرة يُفسر بنكرة، و(على) للاستعلاء وقد تأتي بمعنى عن التي تفيد المجاوزة، و(عن) للمجاوزة، و(الكاف) للتشبيه، (مذ ومنذ) لابتداء الغاية، (حاشا) للتنزيه، (كي) حرف يقارب معناه معنى اللام في الدلالة على العلة والسبب.

### باب حروف القسم

#### السؤال الأول: ما الأصل في حروف القسم؟

اتفق الاستعمال اللغوي أن الأصل في حروف القسم<sup>84</sup> عند المصدريين حرف الباء لما فيها من معنى الإلصاق، وأنها الأصل في التعديدية ولأن الفعل معها محذوف وجوبًا تقديره (أحلف بالله أو أقسم بالله)<sup>85</sup>، ثم أبدلت منها الواو - ليس العكس- لسببين الأول: المخرج الصوتي فكلاهما من الشفاه، والثاني لأن الواو فيها معنى الجمع وهو أقرب المعاني للإلصاق، ثم أبدلت من الواو التاء وذلك لعلتين الأول: اتساع إبدالها في كلمات كثيرة مثل: (تراث، وتوراة)، والثاني: لاتحداها مع الواو في صفة الهمس ولكنهم خصوها في الاستعمال اللغوي بالدخول على لفظ

<sup>81</sup> ( يُنظر في ذلك : سر صناعة الإعراب لابن جني 1/ 304 : 309

<sup>82</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 8/ 485 : 545

<sup>83</sup> ( يُنظر في ذلك : سر صناعة الإعراب لابن جني 1/ 137 – شرح ابن عقيل 22/3

<sup>84</sup> ( لابن الوراق باب اسماء (باب حروف القسم التي يجر بها) ص 494 ، ولم يتحدث فيه عن حروف القسم الجارة بل عن جواب القسم مثل والله لأفعلن، والله إن زيدا في الدار ( باستخدام إن و اللام) للإيجاب ، والله ما قام زيد والله ما زيدٌ منطلقًا باستخدام (ما و لا) للنفي مع القسم – يُنظر في ذلك : الأصول في النحو لابن السراج 1/ 384

<sup>85</sup> ( يُنظر في ذلك ابن الوراق 169- ابن يعيش 8/ 519، 520

الجلال(الله)؛ لأنها بدل من بدل ، وزاد ابن يعيش حكاية عن أبو الحسن أن العرب استعملت التاء شاذة في قولهم (ترب الكعبة)<sup>86</sup>

السؤال الثاني: لم تعمل واو القسم المبدلة من الباء مع إضمار الفعل أكثر من إظهاره؟

اتفق المصدران على كثرة استعمال واو القسم مع الفعل المضمر للأسباب الآتية :

- أن الفرع أقل رتبة ودرجة من الأصل، فلما كانت الواو بدلا من الباء قلّت عنها درجة.
- أن الفعل لو أظهر لأصبحت الواو واوًا للحال يقع بعدها جملة مبتدأة (جاء الأب ونحن جلوس)
- استعمال العرب وهو ما يؤكد قول ابن الوراق "دلالة أخرى في أصل المسألة وهو مأخوذ من استقراء كلام العرب، وهو أنا وجدنا العرب تستعمل الاسم المضمر والمظهر بعد الباء كقولك : بالله، وبه، ولا يستعمل المضمر بعد الواو، فلولا الواو فرع لما منعت ما يستعمل في غيرها، فلما منعت ذلك دلّ على أنها فرع"<sup>87</sup>

السؤال الثالث: ام الله / م الله ما أصلهما؟

من حروف القسم (ايمن الله ، وايم الله)<sup>88</sup> الأولى(ايمن الله ) على الأصل مأخوذة من اليمن والتقدير (يمين الله) ، وهي هنا موضع خلاف بين البصريين والكوفيين حيث ذهب البصريون أنها اسم مفرد مشتق من اليمن ، وأما الكوفيون فاعتبروها جمع يمين ورفض رأيهم ابن الأنباري معللاً ذلك أنها لو كانت جمعاً لما جاز حذف جميع حروفها فقالوا (م الله)<sup>89</sup>، وقد وردت بدون الهمز بالاستغناء عنها لدخول لام التوكيد في أولها فقالوا ( ليمن الله )<sup>90</sup> وهمزتها موضع خلاف فهي عند البصريين همزة وصل ، ومن ثم هي دليل على كونها اسماً مفرداً أما عند الكوفيين هي همزة قطع لأنها جمعاً على وزن (أفعل) ولكنها وُصِلت لكثرة الاستعمال<sup>91</sup>، والثانية(ايم الله) بعد

<sup>86</sup> ( يُنظر في ذلك: الكتاب لسبويه 1/ 421- العلل في النحو ابن الوراق ص 171- شرح المفصل لابن يعيش 8/521- سر صناعة الإعراب لابن جني 1/135

<sup>87</sup> ( العلل في النحو لابن الوراق ص 170

<sup>88</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 3/ 504- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 477

<sup>89</sup> ( يُنظر في ذلك : الإنصاف للأنباري 1/345: 347

<sup>90</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 8/ 523

<sup>91</sup> ( يُنظر في ذلك : الإنصاف للأنباري 346

حذف النون ؛ لأن العرب كثر في استعمالها حذف النون الساكنة عند التقاء الساكنين ومنها قول أبي صخر الهذلي<sup>92</sup>:

كأنهما م الآن لم يتغيّرا وقد مرّ للذّارين من بعدنا عصرٌ

ومنهم عند القسم من استخدم (ام الله) فتدخل ألف الوصل على الميم المتحركة بعد حذف الياء والنون والسبب الإيجاز في الاستعمال اللغوي خاصة وأن حركة الميم عارضة تسقط عند الوقف<sup>93</sup> ، وترى الدراسة أنه لا يجوز الوقف هاهنا منعاً لالتقاء الساكنين ولذلك لا بد أن تأخذ الميم حركة حتى يسهل النطق ( والأرجح والمستخدم أن تكون الحركة الضم) مثل ( ايُّ الله ) التي هي فرع من الأصل (ايُّمن الله) .

كما وأقر ابن يعيش باستخدام (مُ الله) في القسم وأصلها (مُن الله) بحذف النون تخفيفاً يؤكد ذلك قول الزمخشري "وقولهم م الله أصله من الله فقولهم من ربي إنَّك لأشرف حذف النون لكثرة الاستعمال، وقيل أصله (أيم ، ومُن) ثم قال (مُن ربي) بالضم ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلا من الواو لقرب المخارج"<sup>94</sup> ، وقد حركوا الميم بالضم للدلالة على القسم إذا أنها لا ترد في الاستعمال اللغوي إلا في القسم مضمومة.

كما ورد لدى الاستعمال اللغوي قولهم (م الله) بكسر الميم وهذا دليل على أنه حرف فإن كان اسماً وجب رفعه أو نصبه ، وربما يكون مبنياً على الكسر في محل رفع أو نصب ، والتعليل النحوي يؤكد أنها بقية ( ايمن) وهي في حالتها الكسر والضم مأخوذة منها<sup>95</sup>

### المبحث الثالث

#### التعليل في حروف الجزم دراسة موازنة بين المصدرين

<sup>92</sup> ( البيت من الطويل – يُنظر في ذلك : شرح أشعار الهذليين – أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري(ت: 275هـ) رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن عليّ النحويّ عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري- حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر- مكتبة دار العرفة القاهرة – د.ت. - 956 / 2- شرح المفصل 8 / 522 ، وفي البيت شاهدان الأول حذف نون من، والثاني إعراب الآن بعد دخول من عليها بوصفها اسماً، وهناك رواية للبيت (ملآن ) أي مملوءة

<sup>93</sup> ( يُنظر في ذلك ابن الوراق ص 172

<sup>94</sup> ( شرح المفصل 4 / 522

<sup>95</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح جمل الزجاجي 1 / 477



عوامل جزم الفعل المضارع على نوعين: حروف وأسماء، الأولى- وهي مناط الحديث- تجزم الأفعال وتقابل الجر في الأسماء وتحمل في طبيعتها معنى النفي والنهي والأمر كما أنها تنقل زمن الفعل فلما اختصت بتلك المعاني اختصت بعملها في الأفعال لأن الجزم لا يكون إلا في الأفعال؛ وسميت بذلك أنها تقطع من الفعل حرفاً أو حركة .

### السؤال الأول: ما الفرق بين (لم)، و(أفلم)، و(أفلما)، و(لَمَّا) في المبنى والمعنى؟

(لم) حرف يجزم الفعل ويقلب زمنه واختصت بمعنى النفي ؛ وهذه الحروف التي في السؤال من حيث المبنى هي مفردة في (لم) ثم رُكِّبت في (أفلم ) و (أفلما) بإضافة همزة الاستفهام وفاء العطف ويبقى الجزم ل(لم) وما دخل زيادة في مبنى الحرف لا تأثير له<sup>96</sup>

أما (لَمَّا) فهي حرف بمنزلة لم في الجزم رتبة في مبناها من (لم + ما) والفرق بينهما في الاستخدام اللغوي أن (لم) لا يُكتفى بها في الجواب على سؤال ( هل قام زيد ) فتقول (لم) وواقع الاستعمال اللغوي يجب أن تقول (لا، لم يقم زيد) بينما قد يكتفى ب (لَمَّا)؛ لأنها بتركيبها شابهت الأسماء فجاز الاستقلال بها في الاستخدام اللغوي ولذلك وقع بعدها الفعل الماضي فتقول (لَمَّا جُنْتُ جُنْتُ)<sup>97</sup>

### السؤال الثاني : ما حقيقة معانيها وإمالتها لزمن الفعل ؟

لم ← أفادت معنى إبانة لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل ليتبين الجزم<sup>98</sup> ، وقد علل ابن الوراق ذلك في قوله " أما (لم) الأصل أن يليها الماضي وقد أوجبت العلة إسقاط الأصل واستعمال الثقيل – أعني المضارع- فلم يجز أن يرجع إليه؛ لأنه لو استعملوا الأصل – الذي هو خفيف- وقع الجزم على غير ما بُني له ، والمعنى لا يشكل المضارع، فوجب إسقاط الأصل رأساً، واستعمال المضارع في موضعه، فلذلك افترقا"<sup>99</sup> والنص السابق يدل على تأكيد رأي ابن وراق بأن (لم) يقع بعدها الفعل المضارع الذي هو الثقيل وتقلب زمنه إلى الماضي الذي هو خفيف، وبذلك يتفق مع ابن يعيش الذي علل الأمر بقريضة الوقت – يقصد الزمن – وضرب أمثلة

<sup>96</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 8 /3 –العلل في النحو لابن الوراق ص 157- شرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي 82 /4 - حاشية الصبان 1411 /4

<sup>97</sup> ( يُنظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش 278 /7

<sup>98</sup> ( يُنظر في ذلك : العلل في النحو لابن الوراق 157

<sup>99</sup> ( العلل في النحو لابن الوراق 158- يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 223 /4

من الاستعمال اللغوي جوز فيها أن تقول (لم يضرب خالد أمس) كما تقول (زيد ضارب أمس) فلم يجز أن تقول (زيد يضرب أمس) بنقل زمن المضارع إلى الماضي دون وجود قرينة (لم) التي تدخل على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي.<sup>100</sup> وقد أجمع البصريون على جواز أن يقع الماضي حالا غذا كان مسبوقةً بـ(قد) أو كان وصفاً لمحذوف<sup>101</sup>

لَمَّا ← تشترك مع (لم) الجازمة في المعنى والحرفية والاختصاص بالمضارع ونقل معناه للماضي، ولكنها تفرق عنها في الاستعمال اللغوي كونها ممكن أن تكون جواباً لقولك (قد قام زيد) ففيه (لَمَّا) يقيم؛ والعلة في ذلك أن قد تفيد التوقع والتأكيد فزيدت (لَمَّا) معنى علة (لم) كما زادت قد معنى على الفعل لداخلية عليه، وهناك فرق آخر أنه يجوز الوقوف على (لَمَّا) فيُكتفى بها كما يُكتفى بالأسماء لأنها زادت على (لم) في المبنى بل قيل أنها مركبة كم (لم، وما)<sup>102</sup>

لا ← تفيد النهي وهو نقيض الأمر وكلاهما يجزم فجعل النهي شبهه؛ وبذلك لاختلاف في الاستعمال اللغوي بإفادتها النهي وتدخل على الفعل المضارع دون إمالة زمنه.<sup>103</sup>

لام الأمر ← اختصت بمعنى الأمر وتدخل على الغائب في الأصل وقد جاءت تخاطب الحاضر في قراءة يعقوب في قوله تعالى " فبذلك لتفرحوا"، باستخدام صيغة المخاطب وأصل الآية قوله تعالى "فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا"<sup>104</sup> فليفرحوا باستخدام الغائب " فمن قرأ بالتاء فإنما قرأ على الأصل، وهي للمواجهة فاستخدم معها اللام مع صيغة المخاطب فبدلاً من قولنا (قم) يجوز في الاستخدام أن نقول (فلتقم).<sup>105</sup>

وحول (لا الناهية، ولام الأمر) من حيث تركيبهما وحركتهما عدة نقاط<sup>106</sup>:

<sup>100</sup> يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 7 / 277 ، 278

<sup>101</sup> يُنظر في ذلك : الإنصاف للأنباري 1 / 219

<sup>102</sup> يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 4 / 223 - العلل في النحو البن الوراق ص 157- شرح المفصل لابن يعيش 7 / 278 - حاشية الصبان 4 / 1415

<sup>103</sup> يُنظر في ذلك : الكتاب لسبويه 3 / 8 - مغني اللبيب لابن هشام 1 / 262

<sup>104</sup> سورة يونس - من الآية ( 58 )

<sup>105</sup> يُنظر في ذلك الكتاب لسبويه 3 / 8 ، 4 / 151

<sup>106</sup> حاشية الصبان 4 / 1413

(1) زعم البعض أنّ (لا الناهية) حرف مركب أصلها لام الأمر وزيدت عليها الف فانفتحت، وقيل أن أصلها لا النافية والجزم فيها بلام الأمر المضمرة

(2) لا يفصل بين لا الناهية ومجزومها فاصل، لكن الاستعمال اللغوي أجاز (لا اليوم تضرب)

(3) الأصل في حركة لام الأمر (الكسر) والفتح (لغة) ويجوز الاستعمال اللغوي تسكينها بعد (الواو، والفاء، وثم)

(4) تُحذف لام الأمر ويبقى عملها وهو الكثير في الاستعمال اللغوي نحو قوله تعالى "قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ"<sup>107</sup>

#### السؤال الثالث: ماذا نعني بحرفي الشرط؟

حروف المجازة كما سماها ابن الوراق<sup>108</sup> الأصل فيها (إن)؛ لكثرة دروانها وتعدد استخداماتها وهي المنفردة اختصاصًا بالعمل في المجازة بوصفها حرفًا، وباقي أخواتها أسماء مشتركون في أبواب نحوية أخرى مثل (من، وما وأي، ومتى، وأين، وأنى) فهي للشرط والجزاء، كما أنّ (إن) الشرطية مفردة غير مركبة بينما يُستخدم غيرها في المجازة مركبًا نحو (مهما، وحيثما)، وهي موجودة دومًا لا يعمل أخواتها بدونها بل يعملون بتقديرها يعلل ذلك في قوله "حذف لفظ إن اختصارًا واستدلالًا بالمعنى؛ لأن الأصل أن تعمل الأفعال والحروف فأما الأسماء فليس لها أصل أن تعمل، ولذلك يجب تقدير (إن) والله أعلم"<sup>109</sup>، وترى الدراسة عدم ذكر ابن الوراق لحرف الجزاء (لو) واكتفى بـ(إن) حرف جزاء بوصفها عاملة فيم بعدها .

أما عند ابن يعيش فحرفا الجزاء اثنان -الباقى أسماء- (إن، ولو) وهو بذلك يتفق مع الزمخشري ويخالفان سيبويه الذي عدّ (إن) هي أم الجزاء وهي حرف ولا يليها إلا الفعل، ولو عنده لما سيقع لوقوع غيره<sup>110</sup> الذي عدّ (إن)، وإذ ما حرفا الجزاء ولم يذكر (لو)، وقد عرض ابن يعيش رأي سيبويه بامعان قبل أن يخالفه في (لو)، معللا رأي سيبويه في وصفه (إن) حرف شرط أما (لو) تدل على الماضي والجزاء يدل على المستقبل، و (إذ ما) المركبة حرف شرط يدل على المستقبل على الرغم من كون (إذ) في الأصل ظرف لما مضى من الزمان، ولكن

<sup>107</sup> (سورة إبراهيم - من الآية 31

<sup>108</sup> (العلل في النحو لابن الوراق 387- يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه 3 / 56- شرح كافية ابن الحاجب 86/4، 87

<sup>109</sup> ( يُنظر في ذلك : العلل في النحو لابن الوراق 389

<sup>110</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه حول (إن) 1/ 134، 3 / 56، 1 / 263، حول (لو) 4/ 224

سببويه علل اختياره لـ(إذ ما) بكونها لما رُكِبَتْ أدت معنى جديدًا فدلّت على المستقبل وأفادت الجزاء بخلاف (حيثما) التي رغم تركيبها إلا أنها لم تفقد معنى الظرفية المكانية الموجودة فيها ثم استخدمت في الشرط فنقول (حيثما تجلس أجلس) <sup>111</sup>

ويعلل ابن يعيش أن (إن) حرف شرط بل أم الباب -نفس ما أقره ابن الوراق- ضرورة لزومها معنى الشرط أو الجزاء وعدم مغادرتها هذا الباب لأبواب نحوية أخرى، وقد توسع الاستخدام اللغوي فيها ففُصِّلَ بينها ومجزومها بالاسم نحو (إن الله أمكنني من فلان لفعلت كذا)، كما وأجاز الاستعمال العربي الوقوف عليها وحذف جملتي الشرط بعدها نحو (صلّ خلف فلان وإن) أي وإن كان فاسقًا بحذف ما بعدها <sup>112</sup>

أما (لو) فمعناها الشرط أيضًا فنقول (لو جنتني لأكرمتك) ويوضح ابن يعيش الفرق بين (إن، ولو) في المعنى على النحو التالي:

إن ← تربط بين جملتين فيصيران كالجمله الواحدة ويتوقف وجود الثاني على وجود الأول، فالأول سبب وعلّة للثاني، وإذا وقع بعدها الفعل الماضي يتحول معناه للمستقبل لأن الشرط يدل على الاستقبال، ولا يخلو الفعلان من أن يكونا مضارعين مجزومين أو ماضيين أو أحدهما ماضيًا والآخر مضارعًا وفعل الشرط مجزوم أما الجزاء فقد يُجزم وقد يُرفع واستشهدوا بقول زهير بن أبي سلمى :

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألة يقول لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ <sup>113</sup>

وهي عند الكوفيين بمعنى إذ لتضمنهما معنى الشك، وعند البصريين لا تقع بمعنى إذ لأن (إن) شرطية أما (إذ) فهي ظرف ، ولذلك نقول في الاستعمال اللغوي (أنا مؤمن إن شاء الله تعالى) إن هنا بمعنى الشك في وصف الإيمان وليس فيها معنى (إذ) الظرفية ، وقيل أنّها تزكية للنفس لا شك فيها <sup>114</sup>

<sup>111</sup> يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 81 / 8 ( بداية من هذا الهامش وما يليه استخدمت الدراسة المجلد الرابع)

<sup>112</sup> يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 82 / 8

<sup>113</sup> ديوان زهير بن أبي سلمى – شرحه وقدم له علي حسن فاعور- دار الكتب العلمية – بيروت لبنان- الطبعة الأولى - 1988م - ص 115- الشاهد فيه رفع الفعل (يقول) على نية التقدير والتقدير (يقول إن أتاه خليل) وجاز هذا لأن (إن) غير عاملة الجزم في الفعل والمبرد يقدره على حذف فاء الجزاء والتقدير (وإن أتاه خليل... فيقول) – يُنظر في ذلك: المقتضب للمبرد 46/2

<sup>114</sup> يُنظر في ذلك الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 171 / 2

لو ← تربط بين جملتين يُمتنع فيها وجود الثاني لامتناع الأول، لا بد أن يليها الفعل ولا يليها مضمراً إلا في الضرورة، ولا يقع بعدها إلا الماضي فإن جاء بعدها الفعل المضارع أحواله لمعنى الماضي، ولو إذا وقع بعدها المستقبل أحواله معناه إلى الماضي قال تعالى " لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ"<sup>115</sup>، وزعم الفراء أن لو قد تستعمل للاستقبال بمعنى إن وكلاهما يحتاجان إلى جملتين الأولى شرطاً والثانية جزاء<sup>116</sup>

### المبحث الرابع

#### التعليل حول الحروف المختلف في انتمائها لأقسام الكلمة في اللغة العربية

#### الاختلاف بين الاسمية والحرفية

عن ← تكون حرفاً للجر واسماً بمعنى الناحية<sup>117</sup>، وقد أجمع كلا المصدرين – موضوع الدراسة- أنها تأتي حرفاً واسماً، وهي عند ابن مالك تأتي زائدة<sup>118</sup>، الأول: على معنى المجاوزة وما عدا الشيء والثانية بمعنى الناحية أو الجانب<sup>119</sup> كما أن معنى (ماعد الشيء لا يفارقها) فنقول "أطعمته عن جوع" بمعنى أن الإطعام صرف الجوع وعده وتباعد عنه. وترى الدراسة أنها في حرفيتها واسميتها بها معنى المجاوزة والتباعد وتعد اسماً إذا سبقت بـ(من) فتصبح بمعنى جانب .

الكاف ← لا ينفك معنى التشبيه ملازماً للكاف وإن اختلف حكمها بين الاسمية والحرفية فإن كانت اسماً فُدرت بمعنى (مثل)<sup>120</sup>، وهي عند سيبويه لا تكون إلا حرف جر؛ لأنها لا تقع موقع الصلات، و هنا يأتي تعليل ابن يعيش مدافعا عن مذهب سيبويه سائراً مثله مستحسناً الاستعمال اللغوي في نحو (مررت بالذي كزبد) فتكون الكاف تارة بمعنى مثل وزيد مضاف إليه، ومستقبحا أن يكون بتقدير (هو كزبد) فتكون في موضع رفع

<sup>115</sup> ( سورة الحجرات – من الآية 7

<sup>116</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 83/8-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 18/3، 19

<sup>117</sup> ( لسان العرب – لابن منظور (711هـ) – تحقيق ياسر سليمان أبو شادي، مجدي فتحي السيد – المكتبة التوفيقية – د.ت. مادة (ع.ن.ن) (عن عناها ما عدا الشيء، يُقال في الاستعمال اللغوي أطعمته عن جوع جاعلا الجوع مجاوزاً له، وقالوا من عن بمعنى ناحيته وهذا دليل على أنها اسم، ويُقال جاء عن بمعنى بعد، سر عنك وانفذ عنك أي امض وجز) ، يُنظر في ذلك: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 487 / 1- الجنى الداني للمراي 242، 245

<sup>118</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح ابن عقيل 22 / 3

<sup>119</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 528 / 8- يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه 228/4- شرح ابن عقيل 28/3

<sup>120</sup> ( يُنظر في ذلك : العلل في النحو لابن الوراق ص 166- اشرح المفصل لابن يعيش 530/8

خبر لمبتدأ محذوف أي (هو مثل زيد) كما اعتدّ سيبويه تأكيداً لحرفيتها أنها لا تدخل على المضمّر فلا نقول (رأيت كزيد / رأيتكه) وقد تدخل على مثلها كقولهم (ككما) ولا تخلو من معنى التشبيه<sup>121</sup>، وقد خالفه ابن يعيش في إجازة استخدامها كاسم ، وبذلك اجتمع ابن الوراق وابن يعيش في قصدية واحدة جواز أن تكون الكاف حرفاً واسماً، والكاف في الجنى الداني<sup>122</sup> لا تكون إلا جارة حرفاً فقط؛ لأنها أحادية على حرف واحد صدرًا والاسم لا يكون كذلك، وقد جعلوا لها في الاستخدام اللغوي معنى التعليل مثل قوله تعالى " كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا " 123 والتقدير فاذكروني كما أرسلنا وجعلوا الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف قدرّوه بقولهم ( تهتدون هداية كإرسالنا الرسل) وما مصدرية<sup>124</sup> ، كما أنها قد تأتي زائدة في الاستعمال اللغوي نحو قوله تعالى " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " <sup>125</sup> وزيادتها للتوكيد اللفظي ، ومن باب التضمنين بين حرف الجر جعل ابن مالك للكاف معنى

(على) عندما استساغ الاستعمال اللغوي قولنا (كخير) إجابة لسؤال (كيف أصبحت ؟) والمعنى (على خير)<sup>126</sup> مذ ومنذ ← لم يذكرهما ابن الوراق وذكرهما ابن يعيش في باب حروف الإضافة وهما عنده حرفان واسمان<sup>127</sup> ولا ينفك معنى ابتداء الغاية في الزمان ملازمًا لهما ، وهما يتفقان في أشياء ويختلفان في آخر ، أما اتفاقهما أنهما إذا كانا حرفين فهما مبنيان على السكون وقد حُرّكت (منذُ) للضم منعًا لالتقاء الساكنين ، وإذا كانا حرفين فإن ما بعدهما مجرور بهما وتعلقا بما قبلهما وصارا معه كالجملة الواحدة .

<sup>121</sup> يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه 1/ 32، 4 / 217- يُنظر في ذلك : شرح الفصل لابن يعيش 8 / 530، 532

<sup>122</sup> يُنظر في ذلك : الجنى الداني للمراي ص 78 : 91

<sup>123</sup> ( سورة البقرة – من الآية 151

<sup>124</sup> يُنظر في ذلك : التبيان في إعراب القرآن للعكبري 1/ 69

<sup>125</sup> ( سورة الشورى – من الآية 11

<sup>126</sup> يُنظر في ذلك : الجنى الداني للمراي ص 81

<sup>127</sup> يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 8 / 533 : 536 - يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه 3م 226- الجنى الداني (مذ) 304- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2 / 151، 1 / 487- همع الهوامع للسيوطي 2 / 163

أما اختلافهما في كونهما اسمين يُرفع ما بعدهما مع (مذ) بوصفها ها مبتدأ وما بعدها خبر وقيل الاسم بعدها خبر لمبتدأ محذوف، ومع (مذ) بوصفها ها مركبة من (من + إذ) وقد حُذفت الهمزة وضُمَّت الميم واعتبرها الفراء مكونة من (من + ذو) التي بمعنى الذي في لغة طي وعلى هذا رُفِع الاسم بعدها بوصفه خبرًا لمبتدأ محذوف<sup>128</sup>. ويؤكد ابن يعيش الاستخدام اللغوي لهما في قوله "الغالب على (مذ) الحرفية والخفض بها، والغالب على (مذ) الاسمية للنقص الذي دخلها.... ولذلك قال سيبويه لو سميت بـ(مذ) ثم صغرتها لقلت (مُنَيِّذ) ترد المحذوف وكذلك لو كسرت لقلت (أمناذ)، وهما مبنيان حرفين ويكونان اسمين... في معنى الحرف وينوبان عنه فيبنيان كبنائهما"<sup>129</sup>.

### الاختلاف بين الفعلية والحرفية

(حاشا و عدا و خلا) وقد جمعها ابن الوراق في باب معنون بـ(باب الحروف التي يجرب بها من حروف الاستثناء)<sup>130</sup> ذاكراً إياها بعد (باب الاستثناء) مباشرة، أما ابن يعيش فقد ذكرها مع حروف الجر في بابين يحملان العنوانين التاليين (حاشا حرف عند سيبويه وعند المبرد فعلاً)، (عدا و خلا) وأحال إلى ذكرهما مع باب الاستثناء وقد ذكر أنهما يكونان فعلين ولديهما فاعل مضمر وينصب ما بعدهما ويجريان مجرى ليس في معنى الاستثناء

131

(حاشا) ← فهي لا تكون إلا حرفاً عند سيبويه<sup>132</sup>، وعند المبرد تكون حرفاً وفعالاً<sup>133</sup>، فتجر وتنصب، وعند المازني أنها ناصبة وعند البغديين كما المبرد تنصب وتجر<sup>134</sup>، ولكلٍ حجته يعلل لهما ابن الرواق وينتصر بنفسه لرأي سيبويه من خلال النقاط الآتية :

<sup>128</sup> يُنظر في ذلك: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 151/2: 159

<sup>129</sup> شرح المفصل لابن يعيش 8/ 536 – يُنظر في ذلك : الجنى الدني للمراي 500: 504

<sup>130</sup> ابن الوراق 352- يُنظر في ذلك : الأشباه والنظائر 2/ 239

<sup>131</sup> يُنظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش 8/541- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 380- حاشية الصبان 708

<sup>132</sup> ( الكتاب لسيبويه 2/ 349- يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 8/537- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 539/ 1

<sup>133</sup> يُنظر في ذلك : المقضب للمبرد 4/ 426 – الإنصاف للانباري 1/239

<sup>134</sup> يُنظر في ذلك: الأصول في النحو لابن السراج 1/265- همع الهوامع للسيوطي 2/209

- معنى (حاشي) تنزيه المذكور بعدها عمّا حصل لغيره فحصل فيها معنى الاستثناء<sup>135</sup>
  - حجة سيويه في كونها حرفاً أنها غير متصرفه<sup>136</sup>، ويلحقها ياء المتكلم بدون نون الوقاية، فثبت قولهم (حاشاي) ولو كان فعلاً لم يجز ذلكن وامتناع وقوعه صلة بعد (ما) المصدرية<sup>137</sup>
  - حجة المبرد أنها متصرفه ومنها قوله تعالى "وَقَلْنَ حُشِّنَ لِلَّهِ" <sup>138</sup>، واستشهد أيضاً بقول النابغة:
  - ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقسام من أحد <sup>139</sup>
- وقد يُحذف آخرها فنقول: (حاش لزيد) والفعل هو الذي يُحذف آخره<sup>140</sup> ومعنى حاشيتُ استنثيتُ، كما أن الاستعمال اللغوي المسموع عن العرب يثبت كونها فعلاً في قولهم ( اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشي الشيطان وأبا الأصبع) <sup>141</sup> والدليل في هذا القول اتصالها بلام الجر – دون مباشرة- وإذا كانت جارة كيف يدخل عليها حرف جر؟! وقد ذكر العكبري أن كلمة (حاشي) متصرفه في الآية المذكورة من سورة يوسف ولها عدة صور ( حاشي) و (حاشن) و(حشى) الحذف في صورها؛ طلباً للتخفيف وأصل الكلمة من (حاشيتُ الشيء) فحاشا صار في حاشية أي ناحية والفاعل محذوف تقديره ( حاشي يوسف ويعد من المعصية بخوف الله) ولأنها فعل جاءت بعدها لام الجر المتصلة بلفظ الجلال، مما يدل على ضعف القول بأنها حرف جر واللام زائدة<sup>142</sup>، وأصل الكلمة للتبرئة والاستثناء

<sup>135</sup> ( يُنظر في ذلك : العلل في النحو لابن الوراق 356 - " حاشي من حروف الاستثناء تجر ما بعدها ... وحاشيتُ من القوم فلاناً : استنثيت...وحاشي لله وحاشن لله أي براءة لله ومعاداً له " حُذفت منه لامه وهي الياء وقد كثر في الكلام حذف الياء فجُعِلت اسماً وهي في الأصل فعلاً ، يُنظر في ذلك : لسان العرب لابن منظور- مادة (ح. ش.ى)

<sup>136</sup> ( يُنظر في ذلك: الكتاب لسيويه 349 /2

<sup>137</sup> ( يُنظر في ذلك: شرح كافية ابن الحاجب 2 للاسترابادي / 153

<sup>138</sup> ( سورة يوسف – من الآية31

<sup>139</sup> ( البيت من بحر البسيط - ديوان النابغة الذبياني – محقق محمد أبو الفضل غبراهيم – دار المعارف القاهرة – الطبعة الثانية- د.ت.- ص 20 ، معنى البيت:أي لا أرى أحداً يفعل فعلاً كريماً مثله ولا أستثني فأقول حاشا فلانا أن يشبهه في فعله، يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 539/8- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 495 /1

<sup>140</sup> ( يُنظر في ذلك : حروف المعاني للمراي ص 559

<sup>141</sup> ( يُنظر في ذلك : الأصول في النحو لابن السراج /1 265- حاشية الصبان 709/2

<sup>142</sup> ( يُنظر في ذلك : التبيان في إعراب القرآن للعكبري 52/2- يُنظر في ذلك : حجة القراءات لأبي زرعة 359



- رد ابن الوراق على كلام المبرد أن أحاشي هي منحوتة من ( حاشا) كما نقول ( حوقل) من ( لا حول ولا قوة إلا بالله)، وأما رده على حذف آخرها فوارد لدى الحروف نحو (رُبِّ، ومذ) ضرب من التخفيف، أما قول العرب فلام الجر ليست متصلة ب(حاشا) مباشرة وقد تكون زائدة<sup>143</sup>، وترى الدراسة أن حاشا هنا للاستثناء وهو ما يقره المعنى والقصدية من الكلام الدعاء بالمغفرة للكل.
- وهي إن كانت فعلاً اختلف القائلون بفعاليتها في فاعلها، منهم من يثبت أن لها فاعلاً وعليه التقدير في الآية( حاشا يوسف الفعلة لأجل الله)، وللغراء رأي أنها ليس لها فاعل والدليل قولهم في الاستعمال اللغوي (حاشى لله) واعتبر اللام موصولة وجر لفظ الجلال ب(حاشى) نفسها<sup>144</sup>
- هناك رأي بأنها اسمًا وحجته وجود معنى التنزيه فيها فجعلها منتصبة على المصدرية أي مفعول مطلق وتقديره في ذلك أن قول العرب (حاشا لله) معناه (تنزيهاً لله) ويؤكد ذلك صاحب المفصل موضعاً معناها في القول السابق معناه (براءة من الله) وهو ما يقبله الاستعمال اللغوية ويحقق القصدية من القول ويُفهم لدى السامع، ومن ثم يجوز وصفها اسمًا<sup>145</sup>
- (خلا) ← فهي حرفٌ للجر وفعلٌ تنصب ما بعدها؛ لأن فيها ضمير الفاعل<sup>146</sup>، ويتعين فعليتها بعد دخول (ما) المصدرية وهو ما ثبت بالنقل الصحيح عن العرب والاستعمال اللغوي لها؛ وهو ما يؤكد المرادي في قوله " إذا استثنى بها ضمير المتكلم وقُصد الجر لم يؤت بنون الوقاية، وإذا قُصد النصب أُتي بها فيقال على الأول: أُتي بها، وعلى الثاني: خلاني" <sup>147</sup>،
- (عدا) خلا وعدا معناهما المجاوزة للشيء بمعنى الانقطاع لمن جاوزته دون غيره فهي تكون للاستثناء وتكون حرفاً وفعلاً<sup>148</sup>، وقد أُلزمها سيبويه أن تكون فعلاً فقط<sup>149</sup>

<sup>143</sup> يُنظر في ذلك: الإنصاف للأنباري 1/ 242- شرح المفصل لابن يعيش 8/ 540

<sup>144</sup> يُنظر في ذلك حروف المعاني للمرادي 560- حاشية الصبان 2/ 709

<sup>145</sup> يُنظر في ذلك: حروف المعاني للمرادي ص 561

<sup>146</sup> يُنظر في ذلك: العلل في النحو لابن الوراق 354

<sup>147</sup> حروف المعاني للمرادي ص 436

<sup>148</sup> يُنظر في ذلك: العلل في النحو لابن الوراق ص 354، 356 - " علا : علو كل شيء و علوه و علوه ، وعلاوتع، وعاليه، وعاليته : أرفعه" يُنظر في ذلك: لسان العرب لابن منظور - مادة (ع . ل. و)

الاختلاف بين الاسمية والفعلية والحرفية

(على) ← تكون مترددة بين الاسمية والفعلية والحرفية فلا يخلو معناها من معنى العلو والاستعلاء فهي فعل بمعنى العلو من (عَلَا/ يَعْلو) على وزن (فَعَلَ/ يَفْعُلُ)، واسم بمعنى فوقه وقد تسبق بحرف جر، وتأتي حرفاً للجر بمعنى الاستعلاء<sup>150</sup> ومن معانيها في الاستخدام اللغوي أن تأتي بمعنى الباء لتدل على الاستعانة فنقول (اركب على اسم الله) أي باسم الله، وقد تأتي بمعنى (في) نحو قوله تعالى " وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ <sup>ط</sup> " <sup>151</sup>، على وصفها أن الفعل تتلوا تتضمن معنى الفعل (تقولوا) الذي يأتي معه حرف الجر على ، أما الفعل تتلوا يأتي معها حرف الجر في <sup>152</sup> والتقدير في المعنى ما تتلوا الشياطين في ملك سليمان ، وما تلتها باطلاً ومعنى الفعل على تقولوا، وتأتي بمعنى عن لتفيد المجاوزة مثلها، وتأتي بمعنى (مع) للمصاحبة قال تعالى " وآتى المال على حبه <sup>153</sup>، وتأتي بمعنى التعليل قال تعالى " وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ <sup>154</sup>، وتأتي موافقة لمعاني (من) و (الباء) فالأولى نحو قوله تعالى " الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ <sup>155</sup>، والثانية نحو قوله تعالى " حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ <sup>156</sup> ، كل ذلك يجيزه الاستعمال اللغوي بمبدأ التضمين بين حروف الجر وتداول معانيها طبقاً لما يقتضيه السياق.

<sup>149</sup> ( يُنظر في ذلك : الجنى الداني للمراي ص 461

<sup>150</sup> ( يُنظر في ذلك : العلل في النحو لابن الوراق ص 165- يُنظر في ذلك: همع الهوامع للسيوطي 355/2

<sup>151</sup> ( سورة البقرة – من الآية 102

<sup>152</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 533/1

<sup>153</sup> ( سورة البقرة – من الآية 177

<sup>154</sup> ( سورة البقرة – من الآية 185

<sup>155</sup> ( سورة المطففين – الآية 2

<sup>156</sup> ( سورة الأعراف – الآية 105

المبحث الخامسما تفرد به كلاهما من التعليلات

تفرد ابن الوراق بما يلي :

(1) (ها) أبدلت من القسم ← ذكرها ابن الوراق ضمن حروف القسم ومثّل لها في قوله " لاها الله فهي

بدل من الباء وليس طريق بدلها من الباء مثل طريق بدلها من الواو ، ولكنّها (ها) التي للتنبية تضارع الباء متجهة أن (ها) التنبية يتوصل بها في التنبية إلى المنبه، والباء موصلة أيضًا بالإلصاق فلما تضارعا من هذا الوجه، أبدلت منها فاعرفه<sup>157</sup> ، يؤكد قوله ابن هشام في كتابه المغني أن الرابع من استخدامات (ها) : اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال (ها الله) بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات ألف ها وحذفها<sup>158</sup> فقد جعل لها الاستخدام اللغوي عدة صور نحو: (ها الله، ها الله، هالله) واختصت بلفظ الجلال.

• ها عند ابن يعيش هي للتنبية وكأنها في تقدير فعل محذوف في قولنا: (انظر زيذا أو انتبه زيذا) أكثر ما تدخل على اسم الإشارة والضمائر<sup>159</sup>

(2) (ما)<sup>160</sup> في لغة أهل الحجاز تسمى (ما الحجازية) وعملها<sup>161</sup> ← اختص ابن الوراق (ما) بباب

وجعلها مشبهة بليسفي المعنى لا اللفظ فإذا زال المعنى بطل علمها ولكنه عبر عن رأيه نفس المقام معللا لما يقول في " واعلم أن الأقيس في (ما) ألا تعمل شيئا وإنما كان الأقيس فيها هذا؛ لأنها تدخل على الاسم

<sup>157</sup> ( العلل في النحو ابن الوراق ص 173 – يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه 3 / 499- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1 / 476

<sup>158</sup> ( مغني اللبيب لابن هشام / 13

159) يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 8 / 20 : 25

<sup>160</sup> (ما) بصفة عامة لها تسعة مواضع عددها ابن عصفور في قوله " ما تكون حرفية واسمية ، فالاسمية تنقسم قسمين : تامة وغير تامة فغير التامة هي الموصولة ، والتامة تنقسم ثلاثة أقسام: نكرة موصوفة، وصفة، ونكرة غير موصوفة... والحرفية قسمين: زائدة، وغير زائدة ن غير الزائدة تنقسم قسمين: مصدرية، وناقية... والزائدة لمعنى التأكيد ، ولغير معنى التأكيد تنقسم قسمين: إما كافة وإما موطنة" يُنظر في ذلك : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 3 / 40: 43

161) المقصود بتفرد ابن الوراق هنا أن أفرد لها باب وهذا لا يمنع أن ابن يعيش ذكرها ليس في باب الحروف وإنما مع باب الأسماء عندما تحدث عن خبر إن وأخواتها ضمن باب اسماء (اسم لا وما المشبهتين بليس) وهما يعملان على لغة أهل الحجاز بينما بنو تميم لا يعملونهما ويجرونها مجرى هل والهمزة الاستفهامية كما وذكر معهما لات العمالة عمل ليس - يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 1 / 210- شرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي 1 / 262

والفعل كما تدخل حروف الاستفهام عليهما؛ وإنما يعمل العامل في الجنس إذ استبد به دون غيره وهذا الأصل في العوامل<sup>162</sup> ، وهو يشير هنا إلى عمل (ما) التي أشبهت بـ(ليس) عند أهل الحجاز فنفت الحال والاستقبال ودخلت على الأسماء لا الأفعال وألزمت الجملة الترتيب القياسي لها بعدم تقديم خبر (ما) عليها أو على الاسم ، فإذا اختلف الترتيب لم تعمل (ما) وكذلك إذا فصل بين الاسم والخبر بـ(إلا)، ثم ذكر من الاستعمال اللغوي ما يجعل ما الحجازية تعمل عمل (ليس) ولنا في العطف على خبرها النصب والرفع ومثّل بذلك في قوله " تقول (ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً أبوه) فلك في (قاعد) الرفع والنصب، فالنصب على أن تعطف قاعداً على قائم ، وترفع الأب بقاعد، فعلى هذا الوجه إذا تثبتت المسألة قلت: (ما الزيدان قائمين ولا قاعداً أبواهما)، أفردت الفعل ؛ لأنه فعل الأبوين ومن شرط الفعل إذا ظهر فاعله بعده ألا يثنى ولا يجمع، وإن كان اسماً أجروه مجرى الفعل في هذا الموضع"<sup>163</sup> ويقصد بالفعل هنا اسم الفاعل المشتق فجعل قاعد بالعطف على قائم تارة بالنصب وهو الأكثر استخداماً والمنضبط قياساً مع عدم تثنيها لأنها تعمل فيما بعدها الرفع، ثم جعله كلمة (قاعد) بالرفع بوصفها مبتدأ وما بعدها خبر وعلى هذا يمكن تثنية كلمة قاعد فنقول في الاستعمال(ما الزيدان قائمين ولا قاعدان أبواهما).

- ما عند ابن يعيش إما زائدة و إما موصولة وإما كافة ولم يذكر كونها من المشبهات بـ(ليس) وذلك في ذكرها في جزء الحروف<sup>164</sup>

(3) (إن) الحجازية وعملها ← عند عرضه لهذه المسألة عرض آراء النحاة دون نسبة القول لجماعته أو صاحبه وأكد أنّ النحاة اختلفوا في عمل (إن) المخففة فمنهم من أعملها عمل (ما) الحجازية وعلل ذلك بالمقاربة والمثابفة في المعنى لا اللفظ ووجود معنى النفي فيهما ولذلك أجازوا ( إن زيدٌ قائماً) فاستوت معها في الحكم، والبعض لا يعملها بحجة ان القياس اللغوي لا يُعمل ما، ومن ثم لا تعمل إن وجعل ما بعدها مبتدأ

<sup>162</sup> ( العلل في النحو لابن الوراق ص 214 – يُنظر في ذلك : الجنى الداني للمراي 322 : 329- الأصول في النحو لابن السراج 94/1

<sup>163</sup> ( العلل في النحو لابن الوراق ص 217- يُنظر في ذلك: شرح ابن عقيل 1/ 301- شرح شنور الذهب لابن هشام ص222

<sup>164</sup> ( يُنظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش 8 / 41 : 51

وخبر<sup>165</sup> ، وعنها يقول المرادي مؤكداً أنها قضية خلاف بين البصريين الذين رفضوها والكوفيين الذين أقروها<sup>166</sup>

• ومنها قوله تعالى " إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ " <sup>167</sup> على قراءة سعيد بن جبير - رحمه الله- "إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم" وذلك بتخفيف إن وكسرها وإعمالها عمل لا الحجازية بنفس شروطها : (التزام الترتيب ، ألا يقترن الخبر بإلا ، ألا يليها معمول الخبر ) وينتقص شرط (ألا يقترن الاسم ب(إن) الزائدة) لأنه ممتنع هنا، وقد نصب سعيد بن جبير كلمة (عبداً) بوصفها (خبراً) لأن الحجازية ورفع أمثالكم صفةً على المحل ، ومن الاستعمال اللغوي ما أجاز التعبيرين الآتين: الأول ( إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية" - اسم إن الحجازية وخبرها نكرتين- والثاني ( إن ذلك نافعك ولا ضارك) - اسم إن الحجازية وخبرها معرفتين- وهذه لغة أهل العالية<sup>168</sup>

تفرد ابن يعيش بما يلي:

(1) ربّ الجارة تفرد بها ابن يعيش واعتبرها حرفاً من حروف الجر ودلل على كونها حرفاً بقدرتها على إيصال معنى الفعل لما بعدها كما أنها وقعت مبنية وفعلها المتعلقة به الأكثر حذفه، تفيد التقليل وتأتي بعدها نكرة ظاهرة أو مضمرة نحو (ربُّ رجلٍ جوادٍ)، (ربُّه رجلاً) وهذه الهاء على لفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمفرد والجمع ولذلك يسميها الزمخشري التتكير لأن الضمير يعود هلى نكرة وعند الكوفيين هو الضمير المجهول لأنه لا يعود إلى مذكور قبله ، وفعل ربُّ متأخر عنها إذا ظهر ولا بد أن يكون ماضياً ، وقد تدخلها ما الكافة فتلغى عملها مما يسمح لها بالدخول على الاسم والفعل ، ووفيهما لغات:

• ( رُبُّ، رُبِّ، رُبِّ، رُبِّ، رُبِّ، رُبِّ )

<sup>165</sup> ( يُنظر في ذلك ابن الوراق 401 - المقتضب للمبرد 359 /2

<sup>166</sup> ( يُنظر في ذلك الجنى الداني للمرادي 209

<sup>167</sup> ( سورة الأعراف - من الآية 194

<sup>168</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح شذور الذهب لابن هشام ص 228- المقصود بالعالية ما فوق نجد إلى أرض تهامة - همع الهوامع للسيوطي 209/2

(2) حذف الجار وتعدية الفعل المباشر وعلى هذا قسم ابن يعيش الأفعال المقتضية للمفعول على ضربين الأول: ما يصل بنفسه لنصب المفعول به ، والثاني: ما يصل بواسطة حرف الجر لضعفه أن يصل لنصب المفعول بنفسه ، وقد حكم الاستعمال اللغوي على جواز حذف حرف الجر؛ اختصاراً و تخفيفاً في بعض الكلام فيصل الفعل بنفسه لنصب المفعول به مثل قوله تعالى " وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا " <sup>169</sup> الفعل اختار مما تعدى لمفعولين الأول بواسطة حرف الجر والتقدير (من قومه) وسبعين مفعول به ثانٍ ولا يجوز أن يكون بدلاً علل ذلك العكبري في قوله " لأن المبدل منه في نية الطرح والاختيار لا بد له من مختار ومختار منه والبديل يسقط المختار منه وأرى أن البديل جائز على ضعف ويكون التقدير سبعين رجلاً منهم " <sup>170</sup>، وقد تناول ابن يعيش موضوع حذف الجار بعنوان آخر ( حذف الجار وبقاء الاسم مجروراً ) <sup>171</sup> وهي قصيدية من ابن يعيش يحقق فيها طريقة الاستخدام اللغوي في جواز حذف حرف اجر وبقاء عمله وذلك مع حروف الجر الآتية : (رب، والباء في القسم، والباء ،وفي ، واللام) والمثلة على ذلك على الترتيب:

- ✓ قول الشاعر: رسم دارٍ وقفن في طلله كدث أفضي الحياة من جلله <sup>172</sup>
- ✓ حذف الباء في القسم حكاة سيبويه ( الله لأقومن ) والتقدير بالله لأقومن وعلى هذا أكد أن الاستعمال اللغوي إذا حذف من المحلوف به حرف القسم نصيبته <sup>173</sup>
- ✓ حكاية أبي العباس عن روبة قيل له ( كيف أصبحت؟ ) فقال: (خير عافاك الله) أي بخير فحذف الباء لوضوح المعنى ودلالة السياق اللغوي على استعمالها، ومنها قوله تعالى " وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ " <sup>174</sup> والتقدير وبالأرحام بالخفض على قراءة حمزة <sup>175</sup>، وفي الآية قولان: الأرحام ويقراً بالنصب بسببين الأول:

<sup>169</sup> ( سورة الأعراف – من الآية 155

<sup>170</sup> ( التبيان في إعراب القرآن للعكبري 1/ 286

<sup>171</sup> ( شرح المفصل لابن يعيش 8/ 546

<sup>172</sup> ( البيت من بحر الرمل – ديوان جميل بثينة- لجميل بن معمر العذري- دار بيروت للطباعة والنشر – 1982م- ص 52

<sup>173</sup> ( يُنظر في ذلك : الكتاب لسيبويه 3/ 497

<sup>174</sup> ( سورة النساء – من الآية 1

<sup>175</sup> ( يُنظر في ذلك : حجة القراءات لأبي زرعة ص 188

أنه معطوف على اسم الجلال الله أي: اتقوا الأرحام أن تقطعوها ، والثاني : أنها محمولة على موضع الجار والمجرور والتقدير الذي تعظمونه والأرحام ؛ لأن في الحلف تعظيم للمحلول به ، والقول الثاني: تُقرأ بالجر معطوف على المجرور و يُضَعَّف العكبري هذا الرأي في قوله " ويُقرأ بالجر قيل هو معطوف على المجرور وهذا لا يجوز عند البصريين وإنما جاء في الشعر على قبحه، وأجازه الكوفيون على ضعف، وقيل الجر على القسم، وهو ضعيف أيضاً لأن الأخبار وردت بالنهاي عن الحلف بالآباء، ولأن التقدير في القسم: ويرب الأرحام، هذا قد أغنى عنه ما قبله، وقد قرئ شاذاً بالرفع وهو مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: والأرحام محترمة أو واجب حرمتها"<sup>176</sup>

✓ تقدير (في) المحذوفة لدلالة السياق عليها في قوله تعالى " وَأَخْتَلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لِآيَاتٍ"<sup>177</sup>

✓ حذف اللام في قولهم في الإيتعمال اللغوي ( لاه أبوك) والتقدير (لله أبوك)

(3) ما و إن المصدريتين القول فيهما عند ابن يعيش أنهما حرفان يكونان مع ما بعدهما من الفعل مصدرًا له محل تقدير فيقع فاعلا ومفعولا ومجرورًا ثم فصل القول في كليهما وذاكرًا آراء العلماء فيهما ومعللاً لكل رأي<sup>178</sup> ؛ وذلك على النحو الآتي:

• إن ← حرف عامل يدخل على الفعلين الماضي والمضارع وهي مع المضارع تحوله إلى معنى المستقبل ومع الماض تؤكد معنى المضي وفي كليهما تكون في تأويل مصدر فتقول في الاستعمال اللغوي (يعجبني ما تصنع) أي صنيعك ، ( وبلغني أن جاء زيد) أي مجيئه ، وعلى هذا جاء قوله تعالى " فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا " 179 بنصب كلمة جواب ورفعها على حسب تأويل المصدر المؤول ، فمن رفع كلمة (جواب) بوصفها اسم كان عدّ المصدر المؤول (أن تقولوا) بمعنى (قولهم) في محل نصب خبر لكان، وأما من نصب كلمة (جواب) بوصفها خبر كان مقدّمًا عدّ المصدر المؤول (أن تقولوا) بمعنى قولهم في تقدير رفع اسم كان المؤخر.

<sup>176</sup> ( التبيان في إعراب القرآن للعكبري 1/ 165 )

<sup>177</sup> ( سورة آل عمران من الآية 190 )

<sup>178</sup> ( يُنظر في ذلك : شرح المفصل لابن يعيش 8 / 62 (المجلد الرابع) )

<sup>179</sup> ( سورة النمل – من الآية 56 )

• ما ← عند ابن يعيش هي حرف لا غير وكذلك عند سيوييه وهي حرف غير عامل أشبه (أن)، أما الميرد ومعه الأخفش اعتبارا (ما) اسماً قد يكون معرفة تارة وقد يكون نكرة تارة آخرين فإن كان معرفة كان بمعنى (الذي) وما بعدها صلة الموصول لها والفعل بعدها مرفوع ن وإن كانت نكرة كانت في تقدير (شيء) ويكون الفعل بعدها صفة له ، وفي كلتا الحالتين لا بد من عائد يعود إليها؛ مما يؤكد أن (ما) حرف قوله تعالى " ضَاقَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ " <sup>180</sup> والدليل على أنها حرف أن الفعل ما بعدها لا يوجد فيه ضمير يدل على إحالة قبلية كما ان الفعل لازم غير متعد وغير محتمل ضميراً ، ومنه أيضاً قوله تعالى " وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَيْهَا " 181 وفي تفسير ما قولان 182 ، الأول: ما بمعنى (مَنْ) والمراد والسماء ومَنْ بناها الثاني: ما وما بعدها بمعنى المصدر وبذلك يكون القسم بالسماء وبنائها؛ تفخيماً وتعظيماً لأمرهما.

### • الخاتمة

إنَّ النحاة القدامى قد عقدوا العزم على جمع القواعد وتنظيمها والتعليل لها؛ إثباتاً ونفياً مراعين في ذلك الاستعمال اللغوي والقياس والسماع وغير ذلك من الأسس التي استخدموها لتأكيد القواعد وحسن نظمها، ولقد سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على مصدرين مهمين من مصادر النحو العربي اللتين عُنيتا بالتعليل للقواعد والوصول بالاستعمال اللغوي إلى مصاف دقته وحسن ترتيبه وسلامة اللسان من التحريف وهما:

📌 العلل في النحو – للعلامة محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن النحوي المعروف بابن

الوراق(ت:381هـ)

📌 شرح المفصل – للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

(ت:643هـ)

وقد عقدت الدراسة موازنة بينهما لإثبات عنصري التداولية (القصدية والمقبولية) الأولى: بوصفهما من المرسل، والثانية المعتدة بالتلقي لدى المستقبلين، وهما في أثناء طرحهما للأراء للقواعد الخاصة بالحروف العاملة علا

<sup>180</sup> ( سورة التوبة – من الآية 118

<sup>181</sup> ( سورة الشمس- الآية 5

<sup>182</sup> ( يُنظر في ذلك: شرح المفصل لابن يعيش 61/ 8- التبيان في إعراب القرآن للعكبري 288/2



أفكارهما بالشواهد والأدلة والبراهين مما استخدمه المتكلم من أساليب ؛ تأكيداً على فصاحتها في الاستعمال اللغوي وسلامتها وحسن تلقيها، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج يمكن إجمالها فيم يلي:

- ❖ أكدت الدراسة أنه يمكن الحكم على مدى مقبولية الخطاب اعتماداً على صحة الناحية الاتصالية بين المرسل والمستقبل مع تضامها مع الصحة النحوية والدلالية والمنطقية للاستعمال اللغوي، وهو مناط التداولية التي تُعنى باللغة في واقع استخدامها.
- ❖ استخدام ابن الوراق في كثير من تعليلاته لجملة (استقراء كلام العرب) دليل قاطع على وجود روح التداولية لديه باهتمامه بالاستعمال اللغوي
- ❖ حقق ابن يعيش مبدأى القصدية والمقبولية عند إصداره لأحكام الاستخدام اللغوي من خلال مصطلحاته الآتية (كثرة، زاد، القياس، شذو، قل، القبح اللغوي) وغيرها من الكلمات التي تدل على تحريه الدقة في استخدام اللغة في واقعها التداولي.
- ❖ ظهرت دقة التعليل عند كلا المصدرين بعوزهما الرأي لصاحبه من العلماء الذين سبقوهما مثل ( سيبويه، والمبرد، وابن جني) وغيرهم بالإضافة لإيعاز الآراء للمدارس النحوية خاصة البصرية والكوفية؛ مما يحقق إيمانها بقيمة دراسة اللغة في واقع استخدامها والوصول لأمثل استخدام لها؛ مما يتناسب مع السليقة اللغوية الصحيحة الخالية من التحريف
- ❖ أكدت الدراسة على وجود تفاعل حيوي ودائم ومستمر بين العلاقات النحوية والتداولية فالأولى تمثل الهيكل الذي تنصب فيه المفردات وفق قواعد سليمة مع حرية التعبير وفق ما يقتضيه السياق، والثانية لاتغفل ما يحيط بمقام الخطاب من سياق اجتماعي وثقافي وظروف مكانية وزمانية و معتقدات ومقاصد المتكلم والمخاطب والمعرفة المشتركة بين المتخاطبين .
- ❖ لاشك أن استخدام الحروف العاملة في اللغة حقق الكثير من مبادئ التداولية بوجود التضمين وتحقيق العمل المرجو منها والتعليل لما شذ في استعمالها اللغوي .
- ❖ اتفق المصدران كثيراً، و في أغلب المسائل والدقائق النحوية والتعليلات، ويرجع ذلك لانتمائهما للمدرسة النحوية ذاتها .

- ❖ تفرد كلاهما ببعض المسائل التي تدل على مدى التوسع في الاستخدام اللغوي وأن ذلك من قبيل قدرة اللغة على البقاء بوجود توسع في الاستخدام؛ طلبا للخفة وتحقيقا لسهولة التواصل.
- ❖ تفرد ابن الوراق عن يعيش بعده (ها) التنبيه من حروف القسم واتفق في ذلك مع سيبويه نفسه مستدلين بالاستعمال اللغوي (لاها الله) مبدلة من باء القسم التي تفيد الإلصاق.
- ❖ اختص ابن يعيش برأي وافق فيه الخليل أن الأصل في عمل الحروف الناصبة للفعل المضارع هو وجود (أن) ظاهرة أو مضمرة ، وخالفه ابن الوراق بإيجازتها العمل مباشرة في الفعل المضارع.
- ❖ اختلف النحاة في أفراد الحروف وتركيبها مثل حرف النصب (لن) ولكل دليل وحجة وتعليل، إلا أن المرجح في هذا الخلاف الاحتجاج بالمعنى للفظ الذي يظهره الاستعمال اللغوي فر(لن) تفيد النفي حرف مفرد ؛ ولذا يجوز أن يأتي بعدها الفعل الماضي.
- ❖ تفرد ابن يعيش بذكره منذ ومد من حروف الإضافة ولم يذكرهما ابن الوراق ولا يخلو من معناهما من ابتداء الغاية في الأيام والأحيان أي اختصاصها بالزمان.
- ❖ زيادة التعليل عند ابن يعيش وكثرة الأسباب وعوز الآراء لأصحابها عن ابن الوراق ومثال على ذلك عمل ( اللام وحتى ) الجرفيما بعدهما .
- ❖ دأب المصدران على التعليل لإقناع القارئ بصحة ما استساغوا من التراكيب وما يتفق منها مع القواعد العربية فأجازوها وأباحوها، و منعوا من استخدامات بناء على ضعف أو قلة استخدامهما.

#### • التوصيات :

- توصي الدراسة بتناول كتب النحو من منظور تداولي خاصة الكتب التي تُعنى في طياتها التعليل والخلافات النحوية ، ويمكن نقل الفكرة إلى الكتب الصرفية ؛لمعرفة صحة الأبنية وسلامتها في الاستخدام اللغوي مع إمكانية استنتاج اللهجات المستخدمة في عصرنا ومدى توافقها مع الاستخدام اللغوي قديماً.

## \*\*قائمة المصادر والمراجع\*\*

## أولاً: القرآن الكريم

## ثانياً: المصادر

1. العلل في النحو – محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن النحوي المعروف بابن الوراق (ت: 381هـ) - ضبط وتحقيق منصور علي عبد السميع – الطبعة الأولى – دار الصحوة- القاهرة – 2010م
2. شرح المفصل – موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: 643هـ) - تحقيق وضبط وإخراج أحمد السيد سيد أحمد- راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني- المكتبة التوفيقية – د.ت.

## ثالثاً: المراجع

3. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر – مجمود أحمد نحلة – دار المعرفة الاسكندرية – 2002
4. استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغوية تداولية) عبد الهادي بن ظافر الشهري – دار الكتاب الجديد المتحدة – ليبيا – الطبعة الأولى – 2004م
5. تاج الدين عبد الواهاب بن علي (ابن عبد الكافي السبكي) (ت: 771هـ) - عادل أحمد عبد الموجود ن علي محمد معوض- دار الكتب العلمية – بيروت لبنان- الطبعة الأولى – 1991م
6. الأصول في النحو – أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بـ(ابن السراج) (ت: 929هـ) - تحقيق محمد عثمان- الناشر مكتبة الثقافة الدينية – الطبعة الأولى – 2009
7. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) – لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت: 577هـ)، ومعه كتاب الانتصاف عن الإنصاف – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة – 2005م
8. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة- عبد الرحمن بن أبي بكر بم محمد بن سابق الدين الخضير جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) - المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر عيسى البابي الحلبي – الطبعة الأولى – 1964م
9. التبيان في إعراب القرآن – أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ) - المكتبة التوفيقية – د.ت

10. التفكير اللغوي بين الجديد والقديم – كمال بشر- الطبعة الأولى – دار غريب – القاهرة – 2005م
11. الجنى الداني في حروف المعاني – الحسن بن قاسم المرادي (ت: 749هـ) - تحقيق فخر الدين قباوة/ محمد نديم  
فاضل – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- الطبعة الأولى – 1992م
12. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ت: 1206هـ) - ومعه شواهد للعيني - دار الفكر  
بيروت لبنان – طبعة عام 2011م
13. حجة القراءات- أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة(ت: 403هـ)- حققه سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة  
بيروت لبنان- الطبعة الرابعة 1984م
14. ديوان أبي الأسود الدؤولي- صنعه أبي سعيد الحسن السكري (ت: 290هـ) – تحقيق محمد حسن آل ياسين- دار  
ومكتبة الهلال بيروت لبنان- الطبعة الثانية – 1998م
15. ديوان جميل بثينة- لجميل بن معمر العذري (ت: 82هـ)- دار بيروت للطباعة والنشر – 1982م
16. ديوان زهير بن أبي سلمى – شرحه وقدم له علي حسن فاعور- دار الكتب العلمية – بيروت لبنان- الطبعة  
الأولى- 1988م
17. ديوان عمرو بن معدي كرب(ت: 642هـ) – جمعه ونسقه مطاع الرابيشي - مجمع اللغة العربية بدشق – الطبعة  
الثانية 1985
18. ديوان النابغة الذبياني – محقق محمد أبو الفضل غبراهيم – دار المعارف القاهرة – الطبعة الثانية- د.ت
19. سر صناعة الإعراب – أبو الفتح عثمان بن جني(ت: 392هـ)- تحقيق علاء حسن أبو شنب – المكتبة التوفيقية  
بالقاهرة – 2012م
20. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – بهاء الدين بن عقيل (العقيلي المصري الهمداني)(ت: 769هـ)، ومعه كتاب  
منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد- دار التراث بالقاهرة- الطبعة  
العشرون – 1980م
21. شرح أشعار الهذليين – أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري(ت: 275هـ) رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن  
عليّ النحويّ عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري- حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود  
محمد شاكر- مكتبة دار العرفة القاهرة – د.ت.

22. شرح جمل الزجاجي – أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ (ابن عصفور الأشبيلي) (ت: 669هـ) - قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : فوّاز الشعار- إشراف : إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية – بيروت لبنان- الطبعة الأولى – 1998م
23. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (ابن عبد الله بن هشام) الأنصاري المصري (ت: 761هـ) – ن ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع للنشر والتوزيع – القاهرة- 2004م
24. شرح كافية ابن الحاجب – رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي(ت: 686هـ)- تحقيق أحمد السيد أحمد – المكتبة التوفيقية – د.ت.
25. شرح كتاب سيبويه – أبو سعيد السيرافي(ت: 368هـ)- حققه رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي- الهيئة المصرية للكتاب- د.ت.
26. في المقاصد العامة للنحو العربي نظرًا وتطبيقًا – مصطفى أحمد عبد العليم – كتاب المؤتمر الثاني للعربية والدراسات النحوية – كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – فبراير 2003م
27. الفهرست – محمد بن اسحاق بن أبي يعقوب النديم – تحقيق أيمن فؤاد السيد – مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – 2009 –
28. الكتاب (كتاب سيبويه) – أبو بشر عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)– تحقيق وشرح عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الرابعة – 2004
29. لسان العرب – لابن منظور (711هـ) – تحقيق ياسر سليمان أبو شادي، مجدي فتحي السيد – المكتبة التوفيقية – د.ت.
30. اللمع في العربية – تأليف أبي الفتح عثمان ابن جني(ت: 392هـ)- تحقيق سميح أبو مُغلي- دار مجدلاوي – الأردن عمّان – 1988م
31. مدخل إلى علم لغة النص : تطبيقات لنظرية روبرت دي بيوجراند وولفجانج دريسلر– إلهام ابو غزالة ، وعلي خليل حمد – الطبعة الثانية – الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة – 1999م

32. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – أبو جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت:761)- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الطلائع – القاهرة- 2005م
33. المقاربة التداولية – أرمينكو فرانسواز – ترجمة : سعيد علوش- مركز الإنماء القومي- الرباط- 1986
34. المقتضب- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد( ت: 285هـ) -تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلامي) – وزارة الأوقاف – جمهورية مصر العربية- 1994
35. نبرات الخطاب الشعري – صلاح فضل – مكتبة الأسرة- القاهرة- 2004م
36. نحو النص ذي الجملة الواحدة (دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال للميداني ) – محمد قدوم-الطبعة الأولى – دار وجوه للنشر والتوزيع- المملكة العربية السعودية – 2015م
37. النص والخطاب والإجراء – روبرت دي بوجراند- ترجمة تمام حسان – الطبعة الأولى – عالم الكتب – القاهرة- 1998م
38. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية – مصطفى حميدة – د.ط. - الشركة العالمية للنشر لونجمان - القاهرة – 1997م
39. النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة- أحمد فهمي صالح شاهين- الطبعة الأولى – عالم الكتب الحديث- إربد – الأردن 2015م
40. نظرية علم النص(رؤية منهجية في بناء النص التراثي) – حسام أحمد فرج – د.ط.- مكتبة الآداب – القاهرة- 2007م
41. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ)- تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى – 1998م
42. الوافي بالوفيات- صلاح الدين بن أبيك بن عبد الله الصفدي(ت: 764هـ)- طالعاه: يحيى بن محي الشافعي ابن أبيك الصفدي، وأحمد بن مسعود- تحقيق أحمد الأناؤوط، وتركي مصطفى- دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان- الطبعة الأولى – 2000م

#### رابعًا: الأبحاث العلمية:

43. التداولية في النحو العربي – فيصل مفتن كاظم – مجلة أبحاث جامعة ميسان- المجلد الثاني – العدد الرابع 2006

44. الضوابط التداولية في مقبولية التركيب النحوي – أحمد حسن الحسن – بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإدارية والإنسانية – جامعة الجوف – سكاكا- المملكة العربية السعودية- المجلد 11- العدد 2- 2014م